الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٢**

الاثنين ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيريتش ..... (سلوفاكيا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

بنود جدول الأعمال من ٨٨ حتى ١٠٤ (تابع)

المناقشة المواضيعية لمواضيع البنود وعرض مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا لبرنامج عملنا، ستتناول اللجنة مجموعة آلية نزع السلاح، وستبدأ بحلقة نقاش. وأود أن أرحب بالمشاركين في حلقة نقاشنا هنا اليوم: سعادة السيد أناتول فابيان ماري نكو، رئيس مؤتمر نزع السلاح، وسعادة السيد جان فرانسيس ريجيس زانزو، رئيس هيئة نزع السلاح، والسيدة تيريزا هيتشتر، مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

سأعطي الكلمة أولاً للمحاورين، داعياً إياهم إلى التكرم بتحديد بياناتهم بمدة لا تتجاوز ١٠ إلى ١٥ دقيقة إن أمكن ذلك. وسوف نتحول فيما بعد إلى الصيغة غير الرسمية لإعطاء الوفود الفرصة لطرح الأسئلة عليهم.

وأبدأ بدعوة سعادة أناتول فابيان ماري نكو، رئيس مؤتمر نزع السلاح، إلى الإدلاء ببيان أمام اللجنة.

السيد نكو (مؤتمر نزع السلاح) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة هنا في هذه القاعة الكبيرة، أود أن أبدأ بالإعراب لكم، سيدي الرئيس، عن خالص التهاني وأحرها على انتخابكم لتولي منصبكم الهام، وعلى مهارتكم في إدارة مناقشاتنا وعملنا. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لإتاحة الفرصة لي لأشاطركم آرائي بشأن مؤتمر نزع السلاح. سأكون شديد الحساسية في الطريقة التي أتناول بها هذا الأمر لا سيما أنني آخر رئيس لمؤتمر نزع السلاح لهذا العام، وسأسعى إلى البقاء في خدمة هذه القضية العظيمة حتى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

وكما يدرك الأعضاء، فقد دعا الأمين العام بان كي - مون، في توقيت جيد للغاية، إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وانخرط أعضاء المؤتمر في مناقشة متجددة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

بشأن هيئتنا الوحيدة لنزع السلاح، التي ظلت في طريق مسدود على مدى السنوات الاثنتي عشرة الماضية. وتعهدوا بمعالجة المسألة بأوسع هيكل لنزع السلاح في العالم. وهذه المناقشات متواصلة وتزداد كثافة. وقد جرت ليس في إطار مؤتمر نزع السلاح فحسب، بل أيضا في إطار اللجنة الأولى. وقد كشفت لنا هذه المناقشات بوضوح أكبر عن وجهات نظر الدول الأعضاء، التي أتيحت لها الفرصة هي أيضا للتعبير عن خلافاتها بشأن المسائل الحيوية المتعلقة بآلية نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح. وإن سمحتم لي، فأود أن ألخص بعض هذه الاختلافات.

أولا، هناك تصورات متباينة لأسباب المأزق الحالي الذي وصلت إليه المفاوضات المتعددة الأطراف. وتشير العديد من الدول إلى أوجه القصور في آلية نزع السلاح القائمة وتشدد على الحاجة الملحة للإصلاح. إلا أن دولاً أخرى تعزو هذه الحالة الراهنة إلى عدم وجود الإرادة السياسية لكسر الجمود في المفاوضات المتعددة الأطراف، وترى أنه لا شيء يعيب آلية نزع السلاح.

ثانيا، هناك آراء متضاربة بشأن أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح. فبعض الدول الأعضاء تضع النظام الداخلي للمؤتمر موضع التساؤل، وبخاصة قاعدته المسماة بقاعدة توافق الآراء والاعتماد السنوي لبرنامج العمل. وهناك أيضا اعتقاد متزايد أن بعض الدول تستخدم حالة الجمود للتشكيك في جوهر قاعدة توافق الآراء نفسها وتستخدمها عمليا في نقض المفاوضات، بالإصرار على توافق الآراء والمسائل الإجرائية. وتعتقد دول أخرى أن النظام الداخلي قد أفاد مؤتمر نزع السلاح بشكل جيد للغاية، وتشدد على ضرورة الحفاظ على قاعدة توافق الآراء. وترى أن الجمود الحالي ليس منشأه النظام الداخلي بل المشاكل السياسية خارج المؤتمر.

ثالثا، لا تزال هناك آراء متضاربة بشأن أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح. وتؤيد الغالبية في المؤتمر الشروع فورا في مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وتعارض أقلية بشكل قاطع مثل هذه المفاوضات، وقد أعربت العديد من الدول عن تأييدها للمفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية.

رابعا، لا يوجد اتفاق حول كيفية التعامل مع المأزق الحالي في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتؤيد العديد من الدول الأعضاء عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح من أجل تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، ولكن مرة أخرى، لا يؤيد الجميع انعقاد الدورة الاستثنائية. وتقترح بعض الدول، بدلا من ذلك، تحديد موعد نهائي لمؤتمر نزع السلاح للشروع في أعماله الموضوعية، وإلا فسيتم اللجوء إلى ترتيبات بديلة خارج المؤتمر، وبخاصة بالنسبة للمفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. بيد أن هناك دولاً أخرى تعارض مثل هذه الاقتراحات المبتكرة، وتعتقد أنها تؤدي إلى تقويض آلية نزع السلاح القائمة. وللأسف، هناك اختلاف في وجهات النظر حتى بشأن كيفية متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر.

وعلى الرغم من الاختلافات الكبيرة في وجهات النظر بين الدول الأعضاء، فأنا متفائل من أنها ستكون قادرة على تسوية هذه الخلافات وستتجاوز المأزق الحالي في مؤتمر نزع السلاح من أجل تنشيط نزع السلاح المتعدد الأطراف. والتقارب بين وجهات النظر أكبر من الاختلاف فيما بينها بشأن أكثر المسائل الأساسية المتعلقة بنزع السلاح المتعدد الأطراف، ومؤتمر نزع السلاح.

وتتفق الدول الأعضاء أيضا على أن تعددية الأطراف يجب أن تبقى أساس المفاوضات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وهي متفقة على أن زخم نزع السلاح ناجم عن هدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، وعلى أن الإرادة السياسية للمضي قدما بجدول أعمال نزع السلاح قد تعززت في السنوات الأخيرة. وتعتقد أن تعزيز نزع السلاح يمكن أن يساعد في مواجهة تحديات أخرى، ربما أكثر أهمية، من بينها الحد من الفقر ومكافحة تغير المناخ. وتعترف الدول الأعضاء بأن الحالة الراهنة لآلية نزع السلاح، وبخاصة الجمود في مؤتمر نزع السلاح، تمثل مصدر قلق بالغ. وهي تعتقد اعتقاداً قوياً أن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يفي على نحو عاجل بولايته بوصفه المنتدى المتعددة الأطراف الوحيد للتفاوض على نزع السلاح، وأن استمرار حالة الجمود ستضر بمصداقيته وحتى بفعاليته.

من أجل كسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح، يجب أن يتخذ أعضاؤه إجراءات جماعية العام المقبل. وفي هذا الصدد، ينبغي أن ينظروا في الاقتراح الذي قدمه الأمين العام لاعتماد برنامج عمل يقوم على أساس برنامج العمل لعام ٢٠٠٩ أو أي اقتراح مماثل للدورة ٢٠١١. وبالتالي فأنا أحث جميع أعضاء المؤتمر على النظر بجدية في المقترحات التي قدمها يوم الأربعاء المدير العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد سيرجي أوردونيكيدز، وتشمل تطبيق النظام الداخلي على نحو أكثر مرونة، لا سيما في المسائل الإجرائية، أو الشروع في المفاوضات في الجلسات العامة بدون اعتماد برنامج بشكل رسمي. تلك هي آراء المدير العام لمؤتمر نزع السلاح، لإعمال فكر اللجنة فيها.

استمعت اللجنة لرسالة قوية من زعمائنا السياسيين في ٢٤ أيلول/سبتمبر – يجب أن يستأنف مؤتمر نزع السلاح أعماله الموضوعية ويبدأ المفاوضات في أقرب وقت ممكن. إن مؤتمر نزع السلاح ليس قائما في عالمه الخاص. أعتقد أن الطريقة التي ينظر بها المجتمع الدولي إلى مؤتمر نزع السلاح ستكون أساسية لمستقبل نزع السلاح. وينبغي أن يواصل المؤتمر التركيز على الأهداف العالمية التي هي ذات طابع عالمي تماما وفي متناوله. إنه مكان فريد حيث يتفاوض الأعضاء على معاهدات نزع السلاح لجميع بلدان العالم. إنه ليس مكانا يتبادل فيه الأعضاء وجهات النظر أو تعقد فيه المناقشات، شأن أماكن أخرى.

ينبغي أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح ويضع نصب عينيه دائما منهجية جديدة ونهج جديد. وينبغي، بصفة خاصة، أن يعرف كيفية ضمان أن أمن جميع الدول مكفول. يتوقع الجميع أن يتخذ المؤتمر إجراءا شجاعا. ويستلزم ذلك إجراءا جماعيا واتخاذ قرار قوي من جانب أعضاء المؤتمر. إن استمرار التقاعس الراهن لن يقوض مصداقية المؤتمر فحسب بل ومستقبله وأمن وسلام العالم أيضا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير نكو على بيانه وعلى كلماته الطيبة التي وجهها إلي وإلى أعضاء المكتب الآخرين.

أعطي الكلمة الآن لرئيس هيئة نزع السلاح، معالي السيد جان فرانسيس ريغيه زينسو، ليدلي ببيان أمام اللجنة.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالإنكليزية): أود بدوري أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى.

يسعدني للغاية المشاركة في هذه اللجنة، بصفتي رئيسا لهيئة نزع السلاح. أود أن أذكر بأن هيئة نزع السلاح كانت واحدة من أهم هيئات عصبة الأمم وحققت نجاحا ملحوظا في الاضطلاع بولايتها. وأعيد إنشاء الهيئة في عام ١٩٥٢، خلال السنوات الأولى للأمم المتحدة، كهيئة تابعة لمجلس الأمن، وفقا للمادة ٢٦ من الميثاق. وأعيد إنشاء

الهيئة خلال دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٧٨.

وفي التسعينات، أظهرت الهيئة فعالية ملحوظة في الاضطلاع بولايتها. لقد اعتمدت بالإجماع أكثر من ١٥ نصا يتعلق بالمبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية والتوصيات وقدمت توصيات تتعلق بالبنود المدرجة في جدول أعمالها. وخضعت هذه الوثائق لعملية تجميع تاريخية، قام بها الأمين العام بناء على طلب الجمعية العامة وترد في الوثيقة A/51/182 المؤرخة ا تموز/يوليه ١٩٩٦.

وفي إطار عملية إعادة تنشيطها، اعتمدت الجمعية العامة المقرر ٤٩٢/٥٢ في عام ١٩٩٨، الذي ينص على أنه، اعتبارا من عام ٢٠٠٠، فإن الدورة الموضوعية السنوية للهيئة ستستمر لمدة ثلاثة أسابيع، وسيغطي جدول أعمالها عادة مسألتين موضوعيتين سنويا، إحداهما تتعلق بنزع السلاح النووي، وأنه يتعين تغطية مسألة موضوعية واحدة على مدى ثلاث سنوات. وأتاح المقرر إدراج مسألة ثالثة إذا كان هناك توافق في الآراء بشأن ذلك الموضوع. وحدث ذلك في عام ٢٠٠٦، عندما عرضت أيضا على الهيئة مسألة أساليب العمل، بالإضافة إلى المسألتين الأخريين اللتين تنطبق عليهما المعايير آنفة الذكر. ونظرت الهيئة في ثلاثة مسائل، وتناولت المسألة الثالثة في جلسة عامة، بتوجيه من رئيس الهيئة. وأحيلت المسألتان الأخريان إلى الفريقين العاملين اللذين أنشئا . ومن ثم تغلبنا على الصعوبة الكامنة في حقيقة أن الفريقين العاملين لا يجتمعان في آن واحد، بموجب الأحكام ذات الصلة للمقرر آنف الذكر.

ولذلك تنظر دورة الثلاث سنوات الجارية في ثلاثة مسائل موضوعية، تستلزم، بطبيعتها، إنشاء ثلاثة فرق عاملة. وخلال العامين الأولين، انعقد فريقان عاملان: الفريق العامل الأول، المعني بتوصيات تحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، برئاسة إيطاليا، والفريق العامل الثاني المعني بعناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح، تحت رئاسة جنوب أفريقيا.

والمسألة الموضوعية الثالثة معنونة ”تدابير عملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية“. واتفق في عام ٢٠٠٩ على أن يتم النظر في هذا البند لدى استكمال عناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠١٠ أو في موعد لا يجاوز على أي حال عام ٢٠١١.

وعندما انتخبت رئيسا للهيئة، كان شاغلي الأول هو تكثيف المشاورات مع الدول الأعضاء للانتهاء من عناصر الإعلان خلال عام ٢٠١٠. وكان نهجي مدفوعا بالسياق العالمي ومركز المسألة، الذي استفاد النظر فيها خلال العام الأول من الدورة من التقدم الملحوظ الذي تحقق في عام ٢٠٠٨ بشأن المسألتين الموضوعتين اللتين نظر فيهما خلال الدورتين السابقتين. وفي الحقيقة، فإن مستوى الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الموضوعات المتعلقة بهذه العناصر أتاح لنا الانتهاء بموضوعية من العمل بشأن هذه العناصر ومن ثم تهيئة الظروف اللازمة ليدرج على جدول أعمال دورة السنة الثالثة من الدورة بندان فقط يتعلقان، أولا، بالأسلحة النووية، وثانيا، بتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية.

وفضلا عن ذلك، في ما يتعلق بالسياق الدولي، كان العالم بأسره متفائلا بقدوم إدارة أمريكية جديدة أعطت بوضوح أولوية عليا لتعزيز نزع السلاح وأعطت إشارات واضحة في هذا الصدد، مما أثار دفئا في المفاوضات مع الاتحاد الروسي لإبرام اتفاق جديد لنزع السلاح.

ولم أكن أعتقد وحدي أن هذا التطور الإيجابي سيتيح للجنة، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى، تطوير رؤية جماعية تعرب عن تطلعات وتوقعات شعوبنا، وستدرج ضمن العناصر المطلوبة لإعلان العقد الرابع لنزع السلاح.

لكن لم تشاطرني جميع الوفود نفس الشعور بالإلحاحية والفرص بشأن هذه المسألة. ونظرا لانعدام الإرادة السياسية من جانب أقلية صغيرة من البلدان، جرى عمل الهيئة في مناخ قاتم، وقد وصلنا إلى نهاية الدورة بنصوص مثقلة بتعديلات تعويقية لا تبعدنا فحسب عن التوصل إلى اتفاق بل وتعرّض للخطر الآمال في ختام ناجح للدورة أيضا.

أود أن أحث الدول الأعضاء على العمل بطريقة توفيقية ومرنة خلال دورة عام ٢٠١١ كي نجد، داخل الهيئة، الصيغ اللازمة لتحقيق توافق الآراء، الذي نحتاجه بغية خدمة الصالح العام. ذلك هو الثمن الذي لا بد من أن ندفعه كي نختتم الدورة الجارية بنجاح.

وقد ارتبطت بعمل اللجنة خلال السنوات الخمس الأخيرة على مستويات المسؤولية المختلفة. وفي هذا السياق ولصالح المناقشة، أود أن أفكر ملياً في أسباب عجزها عن اختتام عملها على مدى العقد المنصرم بنتائج ملموسة، كما فعلت في التسعينيات من القرن الماضي. وقد حددت حجرتي عثرة حالتا دون أن تكلل جهود اللجنة بالنجاح: نهجها في صنع القرارات وتوقيت دوراتها في الجدول الزمني لنزع السلاح.

المسألة الأولى هي النهج المتبع في صنع القرارات. فهناك عدد من الوفود استغل مفهوم التوافق وأساء استخدامه، كما حدث في حالة مؤتمر نزع السلاح، حيث اعتبر بمثابة حق نقض. ولم يمكِّن هذا بعض الوفود من عرقلة اعتماد النصوص فحسب، بل وحتى منع إدراجها في التقرير النهائي للجنة. وأثر ذلك سلباً على تعددية الأطراف وقوض مصداقية اللجنة، وتعداه إلى تقويض مصداقية الأمم المتحدة برمتها. وفي هذا الصدد، يجب أن ينظم عمل اللجنة بالنظام الداخلي للجمعية العامة التي أنشأتها. ومجرد توفر إمكانية اعتماد النصوص بالتصويت سيكون حافزاً للوفود التي لديها من الآراء ما يخالف آراء معظم الدول الأعضاء للسعي إلى أرضية مشتركة عوضاً عن عرقلة عمل اللجنة.

المسألة الثانية هي توقيت دورات اللجنة في الجدول الزمني لنزع السلاح. فاللجنة تمثل هيئة فرعية للجمعية العامة، الهدف منها أن تعمل كإطار عالمي للمصادقة على إجراءات المجتمع الدولي. ومن هذا المنطلق، ينبغي أن تكون قادرة على العمل بحيث تأخذ بعين الاعتبار استنتاجات جميع الكيانات الأخرى المسؤولة عن مسائل نزع السلاح على مختلف المستويات.

وفي الوقت الحاضر، فإن ما يحدث هو النقيض تماماً. فاللجنة تجتمع في بداية الجدول الزمني لنزع السلاح بحيث لا تؤثر على عمل الكيانات الأخرى المسؤولة عن مسائل نزع السلاح. ورؤساء اللجنة وأفرقتها العاملة يتعرضون للضغط من كل الجهات ويطالَبون بألا يذهبوا أبعد مما عليهم أن يذهبوا إليه تلافياً لـ ”تعقيد“ عمل الاجتماعات اللاحقة، على سبيل المثال، تلك المتعلقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه أو أي فريق عامل آخر.

وإلى جانب ذلك، تصر بعض الوفود على أن عدم الحصول على الوثائق الختامية لتلك الاجتماعات الأخرى هو السبب الرئيسي لتعذر ارتباطها بالنتائج الملموسة القليلة التي تتحقق في إطار عمل اللجنة. وفي مثل هذه الظروف، تعرب وفود كثيرة للرئيس بصفة خاصة عن خيبة أملها إزاء عُسر

مداولات اللجنة التي تراوح مكانها. وقد فقدت تلك الوفود اهتمامها بعمل اللجنة بسبب ضيق أفقها. وفي نهاية المطاف، تبدو لجنة الأمم المتحدة لنزع السلاح كما لو كانت هيئة فرعية ملحقة بتلك المنابر الأخرى، بينما ينبغي أن يسمح لها وضعها بتقييم نتائجها وأداءها كيما ترفع التوصيات المناسبة إلى الجمعية العامة.

إن عالمية الأمم المتحدة ووجود قوى نووية غير معترف بها داخلها يمكن المنظمة من القيام بدور رئيسي في معالجة مسائل نزع السلاح وإشراك الدول الأعضاء كافة في استعراض المسائل ذات الصلة وفي الإطار المعياري القائم. وهنا يكمن ما أعتقد أنه منطق يسمح بجدولة دورة لجنة نزع السلاح في تموز/يوليه بدلاً من نيسان/أبريل.

أما بعد، أود أن أشير إلى نقطة بالغة الأهمية. إن الصعوبات التي ذكرتها ليست سبباً كافياً للتخلص من كل شيء جملة وتفصيلاً. وكون أن اللجنة لم تتمكن من اعتماد أي نص خلال السنوات القليلة الماضية لا يعني أنها هيئة عديمة الجدوى. فاللجنة إطار خاص لاستمرار الحوار التفاعلي بين الدول الأعضاء كافة حول مسائل ذات أهمية حيوية للسلم والأمن الدوليين. وهي تؤدي وظيفة فريدة ولا يمكن الاستغناء عنها في منظومة الأمم المتحدة عموماً وآلية نزع السلاح على وجه الخصوص. وفضلاً عن ذلك، يمكن أن ينسب إليها الفضل غير المباشر في التقدم المحرز في مجال نزع السلاح خلال السنوات القليلة الماضية. وفي هذا الصدد، فإن بعض الوفود تفضل اعتبار اللجنة إطاراً للحوار، وهو أساس ولايتها كهيئة تداولية، عوضاً عن كونها جهازاً مسؤولاً عن وضع التوصيات، الأمر الذي يلزمها بالانخراط في مفاوضات شاقة بشأن النصوص التي ستعتمد.

وختاماً، إن لجنة نزع السلاح هيئة بالغة الأهمية ينبغي الاعتراف بأهميتها على نحو أفضل واستخدامها بفعالية أكبر مما يحدث الآن. وينبغي ألا نألو جهداً في الدورة القادمة من أجل استكمال الجولة الحالية بشكل إيجابي. فالنقاط التي أثيرت بشأن الصعاب التي تواجهها اللجنة تستحق النظر فيها أيضاً استعداداً لمناقشة أكثر تعمقاً في إطار استعراض التدابير الرامية إلى تنشيط آلية نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير زينسو على بيانه وكلماته الطيبة الموجهة لي.

أعطي الكلمة الآن للسيدة تريزا هيتشنز، مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

السيدة هيتشنز (معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): وأنا، أيضاً، أود أن أهنئكم، سيدي، على تعيينكم، حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها هذه الهيئة.

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح جزء من آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح على مدى ٣٠ عاماً. وكما يعرف الأعضاء، فإن الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء المعهد هي موضوع مشروع القرار (A/C.1/65/L.47/Rev.1) المعروض على هذه اللجنة، ولذلك، لن أتطرق إلى ذلك الحدث أكثر من توجيه الشكر الحار إلى مقدمي مشروع القرار، وبالأخص حكومة فرنسا، والمانحين على دعمهم للمعهد خلال هذه العقود الثلاثة.

ولي عودة إلى مسألة دعم المعهد لاحقاً، ولكن أود أولاً أن أقدم بعض اللمحات المتعلقة بمكانة هذا المعهد في آليتنا الجماعية لنزع السلاح وفي الصورة الأكبر، أي آلية نزع السلاح عموماً.

كما لا يخفى علينا جميعاً، فإن الاجتماع الرفيع المستوى الذي دعا الأمين العام إليه في ٢٤ أيلول/سبتمبر قد دفع آلية نزع السلاح إلى مقدمة الصورة، وغدت موضوعا من مواضيع هذه الجمعية العامة. وسواء اعتبر ركود أجزاء

من آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف مدعاة لقلق عالمي أم لا، فلا مجال لإنكار أن هذه المسألة باتت تحظى بالاهتمام أكثر من المعتاد.

ومن نافلة القول، إن هذا ينسحب بصورة خاصة على مؤتمر نزع السلاح. ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح كهيئة مقرها في جنيف، يتابع عمل المؤتمر متابعة وثيقة للغاية. ومن التدابير التي اقترحها الأمين العام في ملخص الرئيس للاجتماع الرفيع المستوى (انظر A/65/496، المرفق) أن يجري مجلسه الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح استعراضاً شاملاً للمسائل التي أثيرت في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وقد أبلغت أعضاء المجلس وبعثات الأمم المتحدة في جنيف مؤخراً أن المعهد مستعد الآن لمساعدة المجلس الاستشاري، وهو مجلس أمناء المعهد أيضاً، بأي طريقة ممكنة.

لقد كانت أفكار تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح ودفع مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف قدماً، بطرق مختلفة، من الملامح البارزة في بحوث المعهد في السنوات الأخيرة. وكانت مسألة إصلاح آلية نزع السلاح المعطلة محور تركيز العروض التي قدمها مدير المعهد للجنة الأولى في السابق.

وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، فقد صدرت عن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ورقة موجزة في عام ٢٠٠٩ عن عودة المؤتمر إلى العمل، حيث اعتبرت ورقة عمل. ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي للمعهد. وفضلاً عن ذلك، فإن بعض الملفات في المدونة البحثية ”Disarmament Insight“، التي تقرؤها الدوائر المعنية بنزع السلاح في جنيف وغيرها، طرحت للمناقشة عدداً من الجوانب الأساسية للنظام الداخلي للمؤتمر، بما في ذلك مسألة الغاية من برنامج العمل السنوي.

وفي السنوات الأخيرة، تزايد تركيز المعهد على تحسين الآفاق لنجاح مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف في كل المحافل المعنية، وفي أي منها. وركزت منشورات المعهد في الآونة الأخيرة على تتبع تاريخ المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الذخائر العنقودية، لاستنباط ما يمكن تعلمه من هذه المبادرات الناجحة، على اختلافها الشديد، في المفاوضات في المستقبل.

وحالة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦ ذات صلة بالموضوع بصفة خاصة، حيث أنها تمثل آخر محصلة تفاوضية لمؤتمر نزع السلاح. وبعد نشر هذا التاريخ في عام ٢٠٠٩، عقد المعهد مجموعة من الأنشطة مع دبلوماسيي المؤتمر للتعرف على ما يمكن تعلمه من دروس من هذه المفاوضات الصعبة، وإن تكللت بالنجاح في نهاية المطاف، والتي يمكن تطبيقها في المسائل التي يتناولها المؤتمر حالياً، مثل المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وهناك عمل إضافي متعدد التخصصات حول تحسين عمل آلية نزع السلاح ويشمل نزع السلاح كمشروع عمل إنساني، تم خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨ وأنتج أربعة مجلدات تعنى بالنظر في ماهية أنسب الظروف السياسية المؤاتية التي يمكن أن تفضي إلى مفاوضات ناجحة. ومما يثلج الصدر أن هذا العمل الريادي يُستشهد به على نحو متزايد لا في منشورات الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني فحسب، بل ومن جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أيضاً. وأعتقد أن مفهوم التركيز على نزع السلاح ”لا بعدسة تحديد الأسلحة التقليدي، وإنما بعدسة القانون الإنساني الدولي“، واقتبس كلمات اللجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي، يوفر توجهاً جديداً ومهماً في هذا المجال المعقد.

والخلاصة أنه، في ضوء الآثار المخيفة لاستخدام الأسلحة النووية، يصبح نزع السلاح في صميمه حتمية إنسانية. ولذلك يغدو الإنسان الهدف المركزي للحماية من آثار استخدام هذه الأسلحة، حيث تكون الغلبة للأهداف الإنسانية على المصالح الأمنية الوطنية التقليدية.

ويمكنني أن أعرض عدداً من الأمثلة الأخرى لأنشطة المعهد وعمله دعماً لمؤتمر نزع السلاح، لا سيما في مجالات الأسلحة في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية السلبية، والمواد الانشطارية، ولكن يمكن للممثلين الاطلاع على كل هذه المعلومات على الموقع الشبكي للمعهد، أو أن يتوجهوا إليّ بما يعن لهم من أسئلة.

وأود أن أنوه إلى أن أنشطة المعهد تتراوح من تنظيم الحلقات الدراسية، والحوار مع البعثات الدبلوماسية والبحوث، إلى نشر مجلة ”منتدى نزع السلاح“. وتصدر هذه المطبوعة باللغتين الإنكليزية والفرنسية، وهي من المنشورات القليلة الثنائية اللغة في مجال نزع السلاح. وكثيراً ما تركز تلك المجلة على الجوانب الجديدة في المشاكل الأمنية الدولية الراهنة والمسائل الجديدة والناشئة في مجال الأمن الدولي. وفي أحدث طبعاتها، على سبيل المثال، ركزت على الأمن البحري، وهي مسألة ناشئة بالنسبة لنا جميعاً.

وقد يُدهِش الكثيرين هنا اليوم أن يعرفوا أننا نعمل على توفير نوع من الفضاء الآمن لإجراء مناقشات حول مسائل أساسية يواجهها كل من مؤتمر نزع السلاح ومجال الأمن الدولي الأوسع. وبما أننا معهد بحوث مستقل للأمم المتحدة، نستطيع أن نعمل كمنبر إذا ما عانت أجزاء أخرى من آلية نزع السلاح جموداً أو وصلت إلى طريق مسدود، وهو ما كنا نفعله طوال الـ ١٥ سنة الماضية.

وأود الإشارة إلى أن الميزانية العادية للأمم المتحدة لا تقدم دعماً لأي من هذه الأنشطة أو المنشورات. والمعهد عملياً يعتمد كلياً على فرادى الدول الأعضاء كمانحين. وتتزايد شواغلنا فعلاً إزاء هذا الوضع. وقد عقد مجلس الأمناء العزم على معالجة هذه المسألة بإلحاح، وهذا الجهد يدعمه مشروع القرار الذي سيعرض على اللجنة أيضاً. وأملنا أن نجد سبيلاً للتغلب على هذه المشكلة المزمنة بغية تأمين استقلالية المعهد التي تعد مكوناً أساسياً في قدرتنا على تقديم البحوث لجميع الأعضاء في الأمم المتحدة.

أخيراً، أود أن أتقدم بخالص الشكر لجميع الوفود التي أعربت عن دعمها لي على هامش أعمال هذه اللجنة وفي مناسبات أخرى. لقد كان من دواعي سروري البالغ كمديرة حديثة نسبياً لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح أن ألمس كل هذا الدعم الذي يحظى به. وأطمئن الوفود إلى أن هذا المعهد سيبقى مستعداً لدعم كل الدول الأعضاء في جهودنا المشتركة للمضي بقضية نزع السلاح والسلام والأمن قدماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة هيتشتر على بيانها والكلمات الطيبة الموجهة لي.

أعتزم في هذه المرحلة إتاحة الفرصة أمام اللجنة لإجراء مناقشات تفاعلية مع المتكلمين من خلال جلسة غير رسمية للأسئلة والأجوبة. وعليه، سأعلق الجلسة حتى يتسنى لنا مواصلة مناقشتنا في إطار غير رسمي.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٣٥ واستؤنفت الساعة ١٠/٤٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات وطنية في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

السيد لِنت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحان للانضمام كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية

السابقة؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ إلى جانب أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

يؤمن الاتحاد الأوروبي إيماناً راسخاً بأن النهج المتعدد الأطراف إزاء مسائل الأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار هو السبيل الأمثل للحفاظ على النظام الدولي. والاتحاد الأوروبي، المناصر القوي لتعددية أطراف فعالة، يرى أن الجمعية العامة ولجنتها الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح والمعاهدات الدولية المختلفة، إلى جانب هيئاتها وعملياتها الاستعراضية، يجب أن يعزز بعضها بعضاً.

وبالنظر إلى التهديدات الجديدة للأمن، يجب المحافظة أكثر من أي وقت مضى على هيكل عدم الانتشار ونزع السلاح، وإذا لزم الأمر، تعزيزه حتى يتسنى لجميع عناصره العمل بفعالية.

بسبب الطابع العالمي للجنة الأولى، فهي واحدة من أهم المنتديات لمناقشة مسائل عدم الانتشار ونزع السلاح واتخاذ قرارات بشأنها. ونود منها أن تعزز الفهم المشترك للتحديات الحالية التي تواجه السلم والأمن الدوليين، وأن تساعد المجتمع الدولي على مواجهتها من خلال دراسة وصياغة أنسب الصكوك . وتحقيقا لتلك الغاية، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الوفود للتأكد من أن اللجنة الأولى تركز على الموضوعات الحقيقية الراهنة التي تحتل مكانا مركزيا في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح. وبعيدا عن كون اللجنة منتدى شكليا يقوم ببساطة بتحديث القرارات التي اتخذت سابقا، فإنه ينبغي لها أن تكون منبرا مفتوحا وهاما للمناقشة، وقادرا على مواجهة تحديات اليوم لأمننا الجماعي وأن تتخذ تدابير ملموسة لمواجهتها.

الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا تاما عمل مكتب شؤون نزع السلاح في تنفيذ المقررات والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة. ويشدد على أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه منتدى قائما ومتعدد الأطراف وفريدا من نوعه، ومتاحا للمجتمع الدولي لإجراء المفاوضات على نزع السلاح. ورحب الاتحاد الأوروبي باعتماد برنامج عمل في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ ويأسف كثيرا أنه لم يتم تنفيذه بعد. ويشيد الاتحاد الأوروبي بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح، الذي عُقد في الآونة الأخيرة، ونرحب بدعوة الأمين العام إلى اتخاذ إجراءات. ونأمل أن يتمكن المؤتمر من استئناف عمله في أقرب وقت ممكن ونرغب في ذلك. ونود أن نرى المتابعة الموضوعية للاجتماع الرفيع المستوى من أجل زيادة فعالية هيكل نزع السلاح برمته.

الاتحاد الأوروبي يغتنم هذه الفرصة لتأكيد التزامه مجددا تجاه مؤتمر نزع السلاح وتوسيع نطاقه، وخاصة ليشمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي لم تصبح بعد أعضاء في المؤتمر. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء فريق غير رسمي من المراقبين للمؤتمر خلال دورة عام ٢٠١٠.

كما أن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة جزء من آلية نزع السلاح. ونحن نأسف لأنه لم نتمكن من إحراز أي تقدم في مداولاتها خلال دورة عام ٢٠١٠. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن تحديد عدد محدود من مواضيع معينة يمكن للجنة التركيز عليها في مداولاتها، فضلا عن اعتمادها أساليب عمل أسرع، سيمكنها من إجراء مناقشات هامة، على الأقل في المجالات حيث يمكن التوصل إلى توافق في الآراء. نأمل أن تتمكن هيئة نزع السلاح من إعادة إرساء دورها في تعزيز الهدف المنصوص عليها في ولايتها.

تولى الرئاسة، نائب الرئيس السيد هيرمان شابير (هولندا).

لقد أوجد الهيكل القائم لنزع السلاح التزامات وتعهدات هامة في مجال نزع السلاح. ومع ذلك، لا تزال هناك مشاكل فيما يتعلق بعمله. ويتطلب الاتجاه الحالي لمطالب العلاقات الدولية أن نصحح هذا. ولكي يتسنى لمثل هذا الهيكل أن يعمل على نحو ملائم، من الضروري أن تتوفر لدى الدول الإرادة السياسية وحسن النية وأن تحترم تماما التزاماتها وتعهداتها. وسيستمر الاتحاد الأوروبي العمل بطريقة بناءة لتحقيق هذه الأهداف.

السيد ماسيدو سواريس (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والأعضاء المنتسبة: الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو وشيلي وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكولومبيا وبلدي، البرازيل.

إن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز السلام والأمن الدوليين تجعل من الضروري وجود آلية متعددة الأطراف لمعالجة قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار في إطار الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تجدد السوق المشتركة والدول المنتسبة التزامها بفعالية الآلية التي أنشئت في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨. قدمت تلك الدورة مجموعة من الهيئات ذات وظائف مختلفة لكن المتكاملة، بهدف تعزيز دور المنظمة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

والتقدم الذي أحرز حتى الآن لا يمكن إنكاره. إن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تشكلان معلمين هامين للغاية بالنسبة للقانون الدولي. السوق المشتركة والدول المنتسبة تعتقد أن الصعوبات الحالية لا تنشأ من الآلية القائمة المتعددة الأطراف، التي يمكن تحسينها دائما، ولكن بسبب عدم توفر الإرادة السياسية اللازمة لدى الدول، ولا سيما الدول النووية، من أجل المضي قدما بالاتفاقات الفنية في مجال نزع السلاح.

ومرة أخرى، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح، وهو الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض على نزع السلاح، من التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل يمكّنه من إحراز تقدم في العمل الفني المتعلق بالبنود المدرجة في جدول أعماله. وفي هذا الصدد، ترحب السوق المشتركة والدول المنتسبة بمبادرة الأمين العام مؤخرا الداعية إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح، بنيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر. نأمل أن يتمكن المؤتمر من استئناف المفاوضات في عام ٢٠١١ مع طاقة متجددة من أجل اعتماد برنامج العمل وتنفيذه.

وبالإضافة إلى تأكيد أعضاء السوق المشتركة والدول المنتسبة على استعدادها للبدء فورا بالمفاوضات بشأن معاهدة بشأن المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، التي ستعزز أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح، فإنها مهتمة أيضا بالمعالجة الموضوعية للمسائل الرئيسية الأخرى المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، مثل نزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء، والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

إن السوق المشتركة والدول المنتسبة إذ تختتم هيئة نزع السلاح دورتها الممتدة لفترة ثلاث سنوات، وبدأت في عام ٢٠٠٩، تتوقع أنه يمكن للكيان أن يؤدي دوره بوصفه

الهيئة التداولية العالمية الوحيدة المنوط بها معالجة القضايا المتعلقة بنزع السلاح معالجة عميقة وعدم الانتشار. في ٢٠١١، سيواجه الهيئة تحدٍ يتمثل في تقديم توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وعناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح، وتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية.

إن التقرير المقدم من هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لدورة عام ٢٠١٠ تقرير إجرائي بحت. خلال تلك الدورة، لاحظ بعض الوفود ملاءمة عدم النظر في العناصر الموضوعية التي يمكن أن تتوقع المناقشات التي ستعقد في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الشهر التالي. بعد المؤتمر الاستعراضي، وأخذا في الاعتبار التوافق في الآراء الذي تحقق، يحدو السوق المشتركة والدول المنتسبة الأمل في أن الدورة الثالثة والأخيرة لهيئة نزع السلاح التي تمتد فترتها لثلاث سنوات في عام ٢٠١١ يمكن أن تبدي نفس روح الالتزام والتفاهم وأن تحقق نتائج ملموسة.

السيد تورو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل البرازيل باسم السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية والدول المنتسبة.

إن تعددية الأطراف بالنسبة لجمهورية فنزويلا البوليفارية هي الطريقة الوحيدة للتأكد من أن العالم يمكن أن يعيش حياة خالية من التهديد النووي وانتشار الأسلحة النووية. يجب أن يحكم هذا المبدأ، وحسن النية، المفاوضات في مجال نزع السلاح وتحقيق الأمن على الصعيد الدولي.

الأولويات المتفق عليها في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح تظل بالغة الأهمية تماما، كما هي جميع الهيئات المكرسة لتطوير تلك القضايا وتقوية دور الأمم المتحدة بوصفها المنتدى المميز للتفاوض بشأن هذه المسائل، وتعزيز السلام الدولي والأمن. ومن بين تلك الهيئات، نسلط الضوء على أعمال هيئة نزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الحيدة التي يتصف تكوينها بطابع عالمي. ونحن ملتزمون تماما تجاه نجاح الهيئة في التوصل إلى اتفاق بشأن المواضيع الثلاثة المدرجة في جدول أعمالها: توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وعناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح، وتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية.

وخلافا لبداية الدورة الماضية، تجري مداولاتنا هذه المرة في ضوء خلفية من الأحداث الجديدة التي تشير إلى تنشيط جدول أعمال نزع السلاح. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به إذا أريد للهيئة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة المخولة بالتفاوض على قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار أن تقوم بدورها..

وفي ذلك الصدد، يأمل بلدي أن يكسر مؤتمر نزع السلاح هذا الجمود الذي ما برح يشهده لأكثر من ١٥ عاما فيما يتعلق بالمواقف ذات المسائل الفنية المدرجة في جدول أعماله. ونحن مقتنعون بأنه يجب على اللجنة أن تعالج بأسرع وقت ممكن القضايا ذات الأولوية، مثل التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية السلبية ونزع السلاح النووي. ومن الأهمية بمكان أن يحافظ مؤتمر نزع السلاح، بموافقة الدول الأعضاء فيه، على ولايته بوصفه المنتدى الوحيد بامتياز للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن التدابير والاتفاقات في ذلك المجال.

في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده مؤخرا الأمين العام في ٢٤ أيلول/سبتمبر، أعربت الدول الأعضاء

عن وجهات نظرها المختلفة بشأن الحالة الراهنة لمؤتمر نزع السلاح. تود فنزويلا أن تؤكد على الأهمية البالغة للبيان الذي أدلي به باسم حركة عدم الانحياز. فقد بعث ذلك البيان برسالة واضحة بشأن كيفية معالجتنا لهذه المسألة.

ومرة أخرى، نود أن نؤكد دعمنا للمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية العديدة في مجال نزع السلاح، حيث وضعت في المنطقة الجغرافية الطبيعية، حيث تشارك البلدان الأعضاء في تلك المناطق من خلال مؤسساتها الإقليمية في وضع استراتيجيات تعزيز السلام والأمن. وفي ذلك الصدد، نعرب عن دعمنا لعمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يقع مقره في ليما، وعن تأييدنا لمشروع القرار الذي أعده وفد بيرو (A/C.1/65/L.21).

السيدة ليديسما هرنانديث (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أكرر التأكيد على الأهمية التي تعلقها كوبا على ضرورة إحراز تقدم ملموس في المفاوضات والمداولات بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

كوبا تؤكد من جديد أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للمفاوضات على نزع السلاح. ومن المؤسف أن هذه الهيئة لا تزال غير قادرة على تنفيذ العمل الفني. ومع ذلك، فإن الحل لا يكمن في البدء في الاستغناء عن المؤتمر أو في التقليل من أهميته. على العكس من ذلك، واليوم أكثر من أي وقت مضى تقع مسؤولية المحافظة عليه وتعزيزه على عاتق الجميع. ونؤكد مجددا دعوتنا للمرونة، على أساس احترام النظام الداخلي بحيث يتمكن المؤتمر في أسرع وقت ممكن من اعتماد برنامج عمل واسع ومتوازن يأخذ في الاعتبار الأولويات الحقيقية في مجال نزع السلاح.

إن نزع السلاح النووي أولوية قصوى ويجب أن يظل كذلك. وبناء على ذلك، يجب علينا بناء توافق في الآراء في سياق مؤتمر نزع السلاح. ونؤكد من جديد دعمنا للدعوة التي وجهتها حركة عدم الانحياز لبدء المفاوضات في أقرب وقت ممكن على برنامج عمل مرحلي من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية، بما في ذلك إبرام اتفاقية للأسلحة النووية، في إطار زمني محدد.

أود أيضا أن أشدد على أهمية هيئة نزع السلاح وجدواها بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة ضمن آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف التابعة للأمم المتحدة. كوبا تؤيد تماما عمل الهيئة، وتأمل أن تبدي جميع الدول الإرادة السياسية والمرونة اللازمتين للتوصل إلى اتفاقات بشأن تقديم توصيات محددة.

وأود أيضا أن أؤكد مجددا قلقنا إزاء الاتجاه المتنامي لإنشاء أفرقة الخبراء محصورة العضوية من أجل تحليل القضايا في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة التي تعتبر حساسة للغاية وتهم جميع الدول الأعضاء. ونحن نعتقد أن إنشاء أفرقة الخبراء يجب أن يكون الاستثناء وليس القاعدة؛ وأنه ينبغي تشجيع العمليات الشفافة والشاملة التي يشترك فيها جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة لتحل محله.

وكما دأبت حركة عدم الانحياز على إعادة التأكيد، فإننا نشدد على الحاجة إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ونعرب عن قلقنا لأن هذا الحدث الهام لم يقع حتى الآن. ومن المهم أن تشكل الجمعية العامة لجنة تحضيرية للدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح بدون مزيد من التأخير.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد على أنه، من وجهة نظر كوبا، فإن الصعوبات الرئيسية التي تواجهها آلية نزع السلاح لا تتعلق في المقام الأول بكفاءة أكبر أو أقل في

أساليب عملها ولكنها تعود لأسباب من نوع آخر، ولا سيما عدم توفر الإرادة السياسية التي أبدتها بعض الدول في إحراز التقدم بشأن المسائل ذات الصلة التي تعتبر بالغة الأهمية بالنسبة للسلام والأمن الدوليين، مثل مسألة نزع السلاح النووي. نحن متفائلون وما زلنا نأمل في الشروع في رؤية آفاق أكثر إيجابية تتوافق مع توقعات المجتمع الدولي.

السيد سوريتا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): يسر الفلبين مخاطبة اللجنة الأولى بشأن الموضوع المهم لآلية نزع السلاح. وفي هذا الصدد، نرحب بمشروع القرار المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠: تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف (A/C.1/65/L.34)“، الذي ستعرضه النمسا. ومن المهم إدراج هذا البند في جدول أعمال دورة الجمعية العامة السادسة والستين.

أما بخصوص مؤتمر نزع السلاح، فأود أن أطرح النقاط التالية. أولا وقبل كل شيء، لا بد من توسيع نطاق المؤتمر. فكون أنه لا تزال هناك فجوة بين العضوية العادية وصفة المراقب في المؤتمر يمثل عرضا من أعراض الضعف في وضعه الراهن. وعلى أقل تقدير، ينبغي للمؤتمر تيسير إعادة فتح عملية التوسيع أمام الدول بوصفها أعضاء جدد كاملي العضوية ولا سيما الدول التي أبدت اهتماما بذلك. وفي هذا الصدد، تدعو الفلبين المؤتمر إلى تعيين منسق خاص أو مقرر لمسألة التوسيع.

تحث الفلبين عضوية المؤتمر على الاتفاق على الأقل على تحقيق برنامج عمل. ونحن نفهم أن الدول التي عرقلت البرنامج تشعر بالقلق إزاء التركيز على مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية؛ ولذلك ستكون الطريقة البناءة للمضي قدما هي التوصل إلى برنامج عمل متوازن، ربما، بدون الخوض في التفاصيل.

أما بخصوص هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، فأود أن أطرح النقاط التالية. بالنسبة للفلبين، ما زالت هيئة نزع السلاح آلية حيوية في مجال نزع السلاح. ونؤكد من جديد أهميتها واستمرار تلك الأهمية، نظرا لعالمية عضويتها وقدرتها على تقديم توصيات جوهرية للجمعية العامة بشأن مسائل نزع السلاح العاجلة. وتتطلع الفلبين إلى إجراء مناقشات موضوعية وإبرام اتفاقات بشأن بنود جدول الأعمال الثلاثة للدورة الفنية للمؤتمر في عام ٢٠١١: توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، عناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح؛ وعملية تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وتحث الفلبين الدول الأعضاء على الاستفادة الكاملة من هيئة نزع السلاح وتدعو إلى تعزيز التعاون بينها وبين اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح.

فيما يتعلق بالجوانب الأخرى لآلية نزع السلاح، فأود أن أطرح النقاط التالية. ينبغي تعزيز دور المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام. وتوصي الفلبين بأن ينظر المجلس أيضا في إجراء حوار مع الدول الأعضاء. تؤمن الفلبين بأهمية تعزيز التثقيف في مجال نزع السلاح وما يتعلق بذلك من ضرورة زيادة الدعم لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

نحن نقدر الجهود الحالية مثل برنامج زمالات نزع السلاح، وننظر إليه على أنه إجراء لبناء الثقة بين الأطراف المعنية بنزع السلاح والأمن في الحكومة. وبالتالي، يجب أن يكون هناك مزيد من التركيز على برامج التثقيف في مجال نزع السلاح الفعلي، مثل الدبلوماسيين والضباط

العسكريين، ومن شابههم، وبخاصة في العالم النامي. معظم البرامج القائمة تستهدف الأكاديميين والمجتمع المدني. وربما من الأنجع والأكثر فعالية تثقيف العاملين في الحكومة وتشجيع التواصل والزمالة فيما بين الممارسين في هذا المجال.

السيد ستروهال (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف أن أعرض اليوم مشروع القرار A/C.1/65/L.34 المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠: تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف“. ويشترك في تقديم هذا النص، الذي جرى تعميمه للتو، حتى الآن ما مجموعه ٣٥ دولة: إسبانيا، أستراليا، ألمانيا، أوروغواي، أيرلندا، إيطاليا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، السويد، سويسرا، الفلبين، فنلندا، كوستاريكا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، المكسيك، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان، فضلا عن وفد بلدي.

لقد شهد العام ٢٠١٠ عددا من التطورات الإيجابية في مجال نزع السلاح التي تعتبر دليلا على زيادة توفر الإرادة السياسية. ومن أجل الاستفادة الكاملة من المناخ السياسي المواتي الحالي، يجب أن نضمن أن آلية نزع السلاح، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح، تصلح لهذا الغرض. ويسعى مشروع القرار الجديد هذا إلى الإقرار بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، بدعم من الأمين العام، لإعادة تنشيط آلية نزع السلاح والتقدم في تأمين نزع السلاح المتعددة الأطراف، واضعا في اعتباره وظائف وسلطات الجمعية العامة فيما يتعلق بنزع السلاح.

وهو مشروع قرار قصير يتكون منطوقه من أربع فقرات فحسب. الفقرتين ١ و ٢ تتعلقان بالاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام في ٢٤ أيلول/سبتمبر، وترحبان بالفرصة المتاحة للدول الأعضاء من أجل معالجة المسائل ذات الصلة، وتعربان عن التقدير للحضور الرفيع المستوى، وتؤكدان الرسالة القوية التي بعثت بها مجموعة وزراء الخارجية الـ ٥٢ وغيرهم من المسؤولين الرفيعي المستوى بشأن الحاجة إلى تنشيط عمل آلية هيئات نزع السلاح وتحقيق تقدم في المفاوضات. الفقرة ٣ تلاحظ مع التقدير الاقتراح المُقدم فيما يتعلق بتنشيط آلية نزع السلاح المتعدد الأطراف. وأخيراً، تقترح الفقرة ٤ إدراج بند مماثل في جدول أعمال الدورة السادسة والستين. ويحدونا الأمل في أنه سيتم استخدام الوقت بين الدورتين الخامسة والستين والسادسة والستين بحكمة وأننا سنكون في موقف للترحيب بالتقدم ملموس قبل هذا الوقت من العام القادم.

وفي الختام، أود أن أؤكد أنه تم تقديم مشروع القرار من جانب مجموعة دول عبر إقليمية، وأن مقدميه سيرحبون بحرارة باشتراك الدول الأخرى في التقديم قبل اتخاذ الإجراءات. وبوسعهم توقيع ورقة الاشتراك في التقديم التي هي بحوزة الأمانة العامة الآن. وسعى واضعو مشروع القرار إلى الاستيعاب المتوازن لوجهات نظر الدول الحريصة على أن ترى تقدما يجري إحرازه في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، بما في ذلك في مؤتمر نزع السلاح. بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، أوصي بأن تنظر اللجنة الأولى في مشروع القرار وان تؤيده.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): إنه لأمر جيد جدا أن أراكم، سيدي الرئيس، ترأسون هذا الاجتماع الذي نناقش فيه آلية نزع السلاح. فبفضل خلفيتكم الممتازة في هذه المسألة، وما تتمتعون به من الخبرة

في العديد من المنظمات الأمنية الدولية الأخرى، تحدوني الثقة في أننا سنحقق النجاح هنا.

في سياق مناقشتنا المواضيعية بشأن آلية نزع السلاح، اسمحوا لي بأن أبدأ بإعادة تأكيد دعم مصر الكامل لآلية الأمم المتحدة القائمة لنزع السلاح، التي أثبتت أنها مجموعة قيمة من الأدوات الدولية في مجال نزع السلاح، على النحو المتوخى في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، المعروفة اختصاراً باسم SSOD-I .

ومن خلال مؤتمر نزع السلاح، حصل المجتمع الدولي على عدد من الصكوك القانونية الرئيسية التي أطّرت التزاماتنا القانونية وممارساتنا الوطنية والدولية في مجالاتها. وعن طريق هيئة نزع السلاح، تطورت بعض المبادئ التوجيهية الأساسية والأطر التوافقية لوضع المعايير، بما في ذلك المبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٩ بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، التي اعتمدت بتوافق الآراء إبّان رئاستي للجنة في ذاك العام.

وتدعم مصر هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة ضمن آلية المنظمة المتعددة الأطراف لنزع السلاح، وتؤمن بأهمية عمل الهيئة والنتائج الهامة التي يمكن أن تحققها. وننوه بعملها في دورتها الحالية البالغة مدتها ثلاث سنوات في ثلاثة موضوعات: ”توصيات بتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية“، ”عناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح“ و ”تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية“. وتسهم مصر بنشاط في العمل الجاري في جميع المواضيع الرئيسية الثلاثة.

ومع تكثيف الجهود اليوم لتنشيط آلية نزع السلاح بشكل عام، ومؤتمر نزع السلاح على وجه الخصوص، أود أن أشير إلى تفاعلنا المكثف في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتنشيط مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر، ونذّكر بالآراء والمقترحات العديدة، بما في ذلك مقترحات الأمين العام، التي طرحت في تلك الفرصة التداولية الهامة. وفي هذا السياق، نشكر الأمين العام على اقتراحه المؤلف من خمس نقاط والمقدم في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وعلى اقتراحاته المقدمة في الاجتماع الرفيع المستوى، التي نعتبرها مكملة لمجموعة الاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء، وليست بديلا عن تلك الاقتراحات.

وقد أيدنا في الواقع اقتراح الأمين العام الداعي إلى إضافة بند جدول أعمال جديد بعنوان ”الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتنشيط مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف“. بيد أننا لا نؤيد استخدام هذا البند كوسيلة لانتقاد مؤتمر نزع السلاح أو نقل مفاوضات نزع السلاح خارج سياق المؤتمر. ونقدر تقديراً عالياً الجهد المبذول لفهم الأسباب الكامنة التي جعلت من الصعب التوصل إلى توافق في الآراء في المؤتمر، ومعالجة العقبات التي تحول دون هذا التوافق في الآراء. ونعتقد أن مثل هذا الجهد يمكن بذله على نحو أفضل في مؤتمر نزع السلاح نفسه، على أن تدعمه الجمعية العامة عند الضرورة.

وفي هذا السياق، لا تزال مصر تعتقد أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي الوحيد بشأن نزع السلاح المتعدد الأطراف، وترحب في ذلك السياق بالعمل الجماعي للدول الأعضاء الهادف إلى تنشيط أعمال المؤتمر ما دام أن هذه الجهود لا تستهدف نظامه الداخلي ولا أولوياته. وكان هذا موقفنا لدى اعتماد برنامج عمل المؤتمر في عام ٢٠٠٩، على النحو الوارد في الوثيقة D/1864، ونهجنا في الاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر، وهو لم يتغير ولن يتغير.

وفي حين أننا نوافق موافقة تامة على أن تنشيط المؤتمر يمثل بعدا هاما في الجهود المبذولة لتنشيط آلية نزع السلاح، فإننا لا نؤيد التركيز فقط على دعم المؤتمر باعتباره أولوية، نظراً للحاجة إلى جهود مماثلة لتنشيط هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وزيادة تبسيط عمل اللجنة الأولى. ونعتقد أن جهود تنشيط مؤتمر نزع السلاح يجب ألا يكون مبعثها الرغبة في بدء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية فحسب، بل أيضا الاستفادة من جميع إمكانات تلك الهيئة المهمة فيما يتعلق بالتفاوض على التوصل إلى صك ملزم قانوناً بشأن تقديم ضمانات أمنية غير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والأهم من ذلك، التفاوض على اتفاقية حظر الأسلحة النووية، وغيرها من الأولويات التي حُدِّدت ضمن مسائله الأربع الأساسية.

فإذا تذكرنا أن آلية نزع السلاح الحالية قد أنشأها في المقام الأول دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة، فإن من الصعب أن نتصور كيف يمكن تنشيط هذه المنتديات الهامة بدون أن تُعقد بنجاح دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، التي من شأنها أن تكون المحفل الأفضل اختصاصا لتقييم الولايات والأطر الإجرائية للآلية، بما في ذلك، على وجه الخصوص، مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

وتشارك مصر، إلى جانب جميع الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، في تقديم مشروع القرار الذي عرضته إندونيسيا باسم الحركة (A/C.1/65/L.35)، الذي يدعو إلى إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية يعني بتشكيل اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة اعتبارا من العام المقبل. وعلى الرغم من فشل الدورتين الاستثنائيتين الثانية والثالثة في تحقيق أهدافهما، فقد أوضحتا لنا أين تكمن أوجه القصور. وستحيط الدورة الاستثنائية الرابعة علما بذلك وسوف تستفيد بالتأكيد من الزخم الذي أوجده نجاح مؤتمر أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، فضلاً عن بعض التطورات الإيجابية الأخرى في مجال نزع السلاح و عدم الانتشار.

ويحدو مصر عزم أكيد على الاضطلاع بدور نشط في الجهود الجماعية الرامية إلى تنشيط آلية نزع السلاح، وستقوم بما عليها في إظهار المرونة والإصرار الضروريين للمضي قدماً بجدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف. وندعو جميع الدول الأخرى إلى أن تفعل الشيء نفسه، ونتطلع إلى تحقيق نجاح جماعي في هذا المسعى الهام.

السيد فان دن إجسيل (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أرجو أن تسمح لوفدي أيضا بأن يعرب عن سروره الخاص لرؤيتكم، سيدي الرئيس، على سدة رئاسة هذا الاجتماع. وفي البداية، اسمحوا لي أن أقول إن وفدي يؤيد، بطبيعة الحال، تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق اليوم.

ويساور هولندا القلق، شأنها شأن العديد من الدول الأخرى، إزاء الجمود الذي يخيم على آلية نزع السلاح، وبخاصة مؤتمر نزع السلاح. وعلى الرغم من التطورات الإيجابية في بعض مجالات نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وعلى الرغم مما لا نزال نعتبره زخماً إيجابياً في هذا المجال، فإن مؤتمر نزع السلاح لا يزال في حالة جمود. وكما أشيرَ في هذه القاعة وفي الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، تعتبر هولندا هذا الجمود غير مقبول. إننا نهدر موارد مالية وبشرية شحيحة في وقت تواجه ميزانيات معظم الحكومات تخفيضات قاسية ذات طابع لم يُسمع به السنوات الماضية. لكن الأخطر من ذلك أننا ربما نكون في سبيلنا لإضاعة الزخم الإيجابي. والآن هو وقت العمل.

ولذلك السبب تثني هولندا على الأمين العام بان كي – مون لأخذه زمام المبادرة لعقد الاجتماع الرفيع المستوى من أجل مساعدة الدول الأعضاء على التغلب على المأزق الحالي. وننظر دائما إلى الاجتماع الرفيع المستوى باعتباره نقطة الانطلاق؛ والمتابعة ضرورية، سواء داخل مؤتمر نزع السلاح أو خارجه. وينبغي أن يكون محور تركيزنا هو كيفية استئناف العمل الموضوعي والمفاوضات بشأن مسائل نزع السلاح، وليس الحفاظ على المؤسسات مهما كلف الأمر.

ويجب أن نجعل آلية نزع السلاح ملائمة للغرض الذي وُضِعت من أجله. ويعني ذلك تبسيط الآلية وتعزيزها، وليس تعديل الغرض منها. وفي ذلك الصدد، نعتز جداً بأن نكون من بين الدول التي بادرت إلى أن تقدم إلى هذه اللجنة مشروع قرار بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى (A/C.1/65/L.34)، الذي عرضه للتو زميلي ستروهال ممثل النمسا. ونأمل أن يساعدنا مشروع القرار فعلاً على القيام بالمتابعة الضرورية للاجتماع الرفيع المستوى في السنة المقبلة. ونأمل أن تتمكن جميع الدول من دعم مشروع القرار.

السيدة سكوربين (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): تلتزم النرويج التزاما راسخا بالتعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار لأننا نؤمن بأن تكون العمليات شاملة وشفافة. وآليتنا الحالية، التي أُعلِن عن كون مؤتمر نزع السلاح هيئتها التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف، ليست بالشاملة ولا بالشفافة. وينبغي لأي هيئة تفاوضية متعددة الأطراف تتسم بالموثوقية والجدوى أن تكون مفتوحة لجميع البلدان. فأعضاء المؤتمر لا يتجاوزون ٦٥ دولة. وقد ظلت بلدان عديدة تقرع بابه لسنوات، ولكن لا يبدو أن مسألة توسيع المؤتمر سيعاد النظر فيها قريباً.

وسجل مؤتمر نزع السلاح فقير في مسألة الشفافية. وعملياً لا يوجد أي تفاعل مع المجتمع المدني. وربما يكون هذا مقبولا عندما أنشئت آلية نزع السلاح قبل ٣٠ عاما، لكنه ليس مقبولاً اليوم. وقد أثبت المؤتمر أنه غير قادر بالمرة على التكيف مع واقع جديد. ويجب إدماج جميع أصحاب المصلحة في عمليات نزع السلاح، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

إن أساليب عمل مؤتمر نزع السلاح بحاجة ماسة إلى الإصلاح. وليس من المقبول أن يُطبق مبدأ توافق الآراء على نحو يسمح لبلدان بمفردها أن توصل العمل إلى طريق مسدود – وهو ما أدى بدوره إلى التهميش وعدم الجدوى الذين يواجههما المؤتمر الآن. إن الممارسة المتمثلة في السعي أولا إلى إيجاد توافق في الآراء داخل المجموعات الإقليمية – وهي ممارسة نشأت بموجب متطلبات الحرب الباردة – تسهم في الإبقاء على الوضع القائم وتجعل أي نتيجة يتم التوصل إليها القاسم المشترك الأصغر.

يزعم البعض أن الآلية ليست هي المشكلة وأن المشكلة الحقيقية هي غياب الإرادة السياسية. وإذا احتكمنا إلى البيانات التي ألقيت في هذه الدورة للجنة الأولى، والرسالة الشديدة الوضوح الصادرة عن مؤتمر أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ في أيار/مايو، ومن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف في ٢٤ أيلول/سبتمبر، نجد أن هناك الكثير من الإرادة السياسية للمضي قدما.

إن الإحباط إزاء آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف بالغ العمق. ومن المحبط للغاية أنه في الوقت الذي بدا فيه زخم نزع السلاح قوياً قوةً لم تتهيأ له إلا نادراً، فإن الآلية نفسها أصبحت عائقا أمام الاستفادة من هذا الزخم. هذا

الوضع غير مقبول، وبالتالي فإن النرويج تشارك في تقديم مشروع القرار A/C.1/65/L.34، الذي عرضته للتو النمسا، ويدعو لإدراج البند المتعلق بمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى، ضمن جدول أعمال دورة العام المقبل. وإن لم يحدث أي تقدم بحلول ذلك الوقت، فإنه سيكون قد آن الأوان لفصل أجهزة الإبقاء على الحياة عنها.

وينبغي لنا أن نغتنم هذه الفرصة أيضا للنظر في أجزاء أخرى من آلية نزع السلاح. ولم تستطع هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، التي أنشئت بغرض إجراء مداولات موضوعية وتقديم التوصيات، تقديم أي شيء طوال أكثر من عقد من الزمان. وبالتالي فإننا نتساءل عن جدوى الإبقاء على هيئة نزع السلاح؛ وإن أبقيناها، فلا بد لها من أن تكون أكثر عملية، وأكثر تركيزا وأكثر أهمية. ولا نزال نعتقد أن الدورات العادية للهيئة يجب أن تكون أقصر بكثير، وأن تركز على واحد أو اثنين من الموضوعات التي تختارها اللجنة الأولى.

ونظرا للطابع العالمي للجنة الأولى، ينبغي أن ننظر أيضا في سبل تحسين أساليب عملها. وينبغي لهذه المؤسسة أن تلعب دورا حاسما في دفع عجلة العمل بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. ومما يزيد من أهمية هذا الأمر أن الأجزاء الأخرى من الآلية قد توقفت عن العمل تماماً. وظلت تساور النرويج منذ سنوات الشكوك في أن تكون الجهود الكبيرة المبذولة من أجل حشد أكبر عددٍ من مقدمي مشاريع القرارات هي الوسيلة الأفضل للاستفادة من وقتنا وطاقتنا. فلو اتفقنا على اقتصار ممارسة حشد المشاركين في التقديم على مشاريع القرارات الجديدة فحسب، فسوف نحسِّن من كفاءة اللجنة الأولى.

ومن رأي النرويج أيضاً أن القرار إذا اعتمد، فينبغي أن يظل فعالاً ما لم يقرر خلاف ذلك. وهذا من شأنه أن يمكننا من خفض عدد القرارات المكررة وإتاحة المزيد من الوقت لإجراء مناقشات موضوعية ومركزة. فهناك مشاريع قرارات كثيرة جدا تتطابق نصوصها تقريبا مع نصوص القرارات الصادرة في السنوات السابقة، وهي لا تعكس فرصاً جديدة لدفع جدول أعمال نزع السلاح إلى الأمام.

وتأتي دورة هذا العام للجنة الأولى في أعقاب المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، الذي بعث برسالة سياسية قوية بشأن الهدف العام المتمثل في تهيئة عالم خال من الأسلحة النووية. ويجب علينا أن نتصرف على أساس هذا الزخم، وإن كانت الآلية القائمة غير قادرة على تيسير اتخاذ إجراءات، فستجد الدول وسائل أخرى.

فحين وقفت أساليب عمل الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في طريق إحراز تقدم حقيقي في مجال الألغام الأرضية والذخائر العنقودية، جرى التفاوض على الاتفاقيات التي تحظر هذه الأسلحة خارج الهياكل القائمة. يجب أن يكون إطار المداولات والمفاوضات على حسب الأهداف التي نريد تحقيقها. ويجب ألا تصبح الآلية المتعددة الأطراف أبدا غاية في حد ذاتها. فإنْ لم تعمل، فيجب علينا إما إصلاحها أو أن ننقل أعمالنا إلى مكان آخر.

السيد مانفريدي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئ السيد كوتيريتش على الأسلوب الذي يدير به أعمال لجنتنا، وأن أتعهد بأن يقدم الوفد الإيطالي دعمه من أجل تحقيق النجاح الكامل.

وتؤيد إيطاليا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وترحب إيطاليا بحرارة بتقديم مشروع القرار A/C.1/65/L.34 الخاص بمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ويسعدنا أن

نكون من المشاركين في تقديمه. وفي واقع الأمر، لقد شاركنا بنشاط في صياغته منذ الشهر الماضي، عندما اجتمعت مجموعة غير رسمية من الدول المتقاربة الآراء لأول مرة في جنيف للعمل على كفالة عدم إهدار مبادرة الأمين العام بان كي - مون المثيرة للإعجاب، المتعلقة بعقد الاجتماع، والزخم السياسي الذي نشأ بفضلها.

وقد أشاد بلدي بمبادرة الأمين العام تلك منذ بدايتها. ودعماً لجهوده، واستجابة للطلب الذي بعث به إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فقد قمنا قبل أيام قليلة من الاجتماع بتعميم ورقة عمل توضح وجهات نظر إيطاليا واقتراحاتها بشأن كيفية تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح.

لقد سمعنا مرات لا تحصى في الأيام الأخيرة هنا في نيويورك، وأكثر من ذلك في جنيف، من جميع الوفود، سواء من البلدان الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أو غير الأعضاء، أن عدم تحقيق المؤتمر أي نتائج ملموسة خلال السنوات الأربع عشرة الماضية أمر يكاد لا يُصدق. وكما نعلم جميعا، فإن المؤتمر قد أنشئ عام ١٩٧٨ بصفته هيئة للتفاوض المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح، لكن منذ عام ١٩٩٦ لم يتم التفاوض فيه على أي شيء، على الرغم من أنه اعتمد بتوافق الآراء في عام ٢٠٠٩ برنامج عمل ينص على إجراء مفاوضات على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولم يتجاوز العمل الذي قام به أكثر مما تقوم به جمعية نقاش مميزة.

لقد قرر الأمين العام، وهو محق تماماً، أن الحالة لم يعد من الممكن السكوت عليها. لم يعد نزع السلاح - وبخاصة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار - موضوعا للنقاش المجرد. فالحالة الإستراتيجية الدولية باتت تختلف اختلافا شاسعا عما كانت عليه عام ١٩٩٠. وبدأ رجال الدولة في العالم يصلون بشكل متزايد إلى خلاصة مفادها أن المستقبل يكمن في عالم خال من الأسلحة النووية. وتنشط القوتان النوويان الرئيسيتان في إجراء خفض متبادل لترساناتهما. فقبل خمسة أشهر فقط، وافقت الدول الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على خطة عمل طموحة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ومع ذلك، ظل مؤتمر نزع السلاح خاملاً وسط كل هذه الدينامية. ولهذا السبب، فإن النداء الذي وجهه الأمين العام الوارد في تلخيصه للمناقشات التي جرت في الاجتماع الرفيع المستوى (A/65/496، المرفق)، فضلا عن النداءات التي وجهها الوزراء الاثنان والخمسون الحاضرون في ذلك الحدث، يجب ألا تذهب أدراج الرياح، ويجب أن ترى الاقتراحات المتضمنة النور في فترة زمنية وجيزة ومعقولة.

وتحث إيطاليا كل بلد حاضر في هذه الدورة للجنة الأولى على النظر في السبب وراء الاجتماع الرفيع المستوى: الاعتراف بأن وجود عالم خالٍ من الأسلحة النووية، على الرغم من وضوح أنه لا يمكن تحقيقه بين عشية وضحاها أو حتى في المدى القصير، سيكون في الأمد الطويل أفضل خيار منطقي للأمن النووي.

السيد باريغا (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): بالنسبة إلى ليختنشتاين، وهي دولة صغيرة من دون قوات مسلحة، إن الحفاظ على آلية نزع السلاح الفعال ليس مجرد مسألة تتعلق بالأمن الوطني، وإنما أيضاً مسألة لها تأثير قوي ومباشر على الغرض الرئيسي للأمم المتحدة. والأمن الوطني، بطبيعة الحال، يتأثر بالعديد من العوامل، من بينها قدرة النظام الدولي على إحراز تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح. لذلك، نؤيد البدء الفوري بإجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح تتعلق بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية،

ودعم الهدف البعيد الأجل المتمثل في إبرام اتفاقية حظر الأسلحة النووية.

ولا نزال نشعر بالقلق، مع ذلك، إزاء أن المفاوضات الموضوعية الأخيرة في مؤتمر نزع السلاح أصبحت موضوعاً يتوخّاه المؤرخون بدلا من الدبلوماسيين. وهذا الوضع يدعو إلى الشك في ولاية المؤتمر برمّتها.

ومن الضروري في بعض الأحيان أن تقوم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بإيكال بعض المسؤوليات على هيئة تتكون من عدد محدود من الدول، مثلما حدث مع مؤتمر نزع السلاح. إلاّ أن هذا يسبب أيضاً عبء تبرير ذلك على الدوام أمام الهيئة المشرفة – في هذه الحالة، الجمعية العامة. وعلى مدى السنوات الـ ١٤ الماضية، لم يفِ مؤتمر نزع السلاح بعبء تبرير ذلك.

وفي حين نشيد بالنجاحات الرئيسية التي حققها نزع السلاح في السنوات الأخيرة – اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية الذخائر العنقودية، وهما مجرد مثالين – نلاحظ أن ذلك حدث خارج إطار الأمم المتحدة ومنتداها التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح، وهو مؤتمر نزع السلاح. ونرى أن هذا يطعن في علّة وجود مؤتمر نزع السلاح.

إن الحالة التي كانت قائمة في عام ٢٠٠٩، عندما تمكّن المؤتمر من الاتفاق على برنامج العمل – واعتُبر اختراقاً في ذلك الوقت – ولكنه لم يكن قادراً على تنفيذه، بيّنت أن الوقت قد حان لإجراء نقاش حول مستقبل مؤتمر نزع السلاح، بل وآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح برمتها.

والمكان الوحيد لمثل هذا النقاش، الذي يؤثر على الأمن القومي لجميع الدول الأعضاء، هو الجمعية العامة. لذلك، يسرنا أن نكون من المشاركين في تقديم مشروع القرار A/C.1/65/L.34/Rev.1، المعنون "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠: تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف"، الذي قدمته النمسا.

ولقد ساهمنا في تقديم بيان مكتوب في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام عن تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح، والذي رأيناه خطوة أولى في عملية تؤدي إلى تنشيط وإصلاح المؤتمر. وبينما كنا على استعداد لإجراء مناقشة موضوعية حول هذا الموضوع في هذه الدورة للجنة الأولى، نرحب، كحل وسط، بنيّة مشروع القرار إدراج موضوع متابعة الاجتماع الرفيع المستوى في جدول أعمال الجمعية العامة إبّان دورتها السادسة والستين. ونأمل مخلصين أن يحظى مشروع القرار بأوسع مشاركة ممكنة.

السيد غومبي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب جنوب أفريقيا بالفرصة التي أتاحها الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر بناء على مبادرة من الأمين العام للتفكير في التحديات التي تواجه آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح. ونرحب أيضاً بدعم الأمين العام المستمر لجهود الدول الأعضاء للنهوض بجدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف، والمضي قدماً في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ويعتقد وفدي أن البيانات التي أدلى بها وزراء ومسؤولون آخرون رفيعو المستوى تبيّن عزم الأغلبية الساحقة من الدول على إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق عالم خالٍ من التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية، من خلال البدء في وقت مبكر بمفاوضات نزع السلاح.

وأظهر اعتماد برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح خلال دورة عام ٢٠٠٩ للمجتمع الدولي أن هناك أملاً في إحراز التقدم بعد سنوات طويلة من الجمود في تلك الهيئة، وفي وضع حد للحقبة التي شهدت لجوء الأطراف إلى

المبادرات الأحادية وغيرها من المبادرات المحدودة التي لم تخدم دائماً مصالح أمننا الجماعي على النحو الأمثل. ونذكّر بالأجواء الإيجابية وروح التوافق التي سمحت باعتماد برنامج العمل هذا، الذي أقول إنه شمل جميع المسائل الرئيسية في جدول أعمال المؤتمر. ومن المؤسف حقاً أن المؤتمر لم يتمكن من تنفيذ ذلك القرار، وأنه لم يكن ممكناً بعد ذلك تحقيق مزيد من التقدم. والوضع الراهن في المؤتمر أمر مخيب للآمال بشكل خاص، نظراً للتصريحات الايجابية التي صدرت في السنوات الأخيرة.

ولا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة التزاماً عميقاً بالقضاء التام على جميع الأسلحة النووية، انطلاقاً من قناعتنا بأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي يرتبطان ارتباطاً لا ينفصم، وبأن المطلوب اتخاذ تدابير عاجلة، وشفافة، ولا رجعة فيها، وقابلة للتحقق على كلتا الجبهتين. وبينما نحن راضون عن التقدم الذي تم تحقيقه بالفعل في تعزيز التدابير الرامية إلى منع المزيد من انتشار الأسلحة النووية، نشعر بالقلق إزاء استمرار عدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي، ولا سيما في سياق ولاية مؤتمر نزع السلاح .

ومؤتمر نزع السلاح لديه مسؤولية إجراء مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، مثلما أوكلته في عام ١٩٧٨ الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. وبسبب عجز المؤتمر عن الوفاء بهذه الولاية الأساسية على مدى السنوات الـ ١٤ الماضية، بدأ البعض يتساءلون، على نحو يمكن تفهّمه، عما إذا كان المؤتمر لا يزال الآلية المناسبة لتحقيق أهداف نزع السلاح. ويقول آخرون إنه المؤسسة الوحيدة التي يمكن أن تحقق نتائج. ويعتقد البعض أن المؤتمر ابتعد عن الواقع الخارجي، في حين يقول آخرون إنه مجرد انعكاس لذلك الواقع. ويقول البعض إن هناك خطأ في ترتيباته المؤسسية، بما في ذلك نظامه الداخلي، بينما يعتقد البعض الآخر أنها توفر الضمانات اللازمة التي تطلبها الدول لحماية مصالحها الأمنية.

وعلى الرغم من وجهات النظر الواسعة النطاق بشأن هذه المسائل، فإن المسألة المركزية التي يتعين علينا نحن الدول الأعضاء أن نتناولها هي ما إذا كان مؤتمر نزع السلاح لا يزال قادراً على الوفاء بولايته كمنتدى تفاوضي متعدد الأطراف لنزع السلاح، أو ما إذا كان مجرد وليد حقبة ماضية، يركّز على الحفاظ على الوضع الراهن، ويبتعد عن الواقع القائم اليوم، ويحتاج إلى إصلاح.

والمنجزات السابقة التي حققها مؤتمر نزع السلاح لا تحتاج إلى برهان. فقد تم التفاوض بشأن صكوك نزع السلاح الأساسية في ذلك المنتدى، ولا يستطيع أحد أن يدعي، إذاً، أن هيكله لا يسمح بإجراء المفاوضات. ولا يمكن القول إن هناك خطأ ما في الأمور السكرتارية أو المالية لأعمال المؤتمر، ولا يمكن القول إن جدول أعماله لا يسمح بإجراء المفاوضات.

والواضح أن المؤتمر لا يسعه أن يواصل العمل كالمعتاد. وما فتئت جنوب أفريقيا تقول باستمرار إن شواغل أمننا الجماعي تتطلب الحلول المستدامة والجماعية التي لا تأخذ في الاعتبار فحسب احتياجات الأمن الفردي للذين ما زالوا يمسكون السلطة في نظام دولي غير متكافئ، وإنما هي أيضاً انعكاس لمصالحنا الأمنية المشتركة. ولئن كنا نقرّ بعيوب آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف وبالحاجة إلى الإصلاح، لا نزال نلتزم تماماً بتعزيزها.

إن الاجتماع الرفيع المستوى كان حافزاً مهماً للتفكير الناقد في النُهُج المتبعة إبّان السنوات الأخيرة التي حالت دون إحراز التقدم في ساحة نزع السلاح المتعددة الأطراف. ولا تعتقد جنوب أفريقيا أن هناك حاجة في حقيقة الأمر إلى إعادة النظر في النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح،

بما في ذلك قاعدة توافق الآراء. ومن الضروري إعمال التفكير الناقد في النهج الذي اتخذ نحو إجراء مفاوضات داخل المؤتمر. لذلك، سننضم إلى تلك الوفود التي ترغب في اغتنام هذه الفرصة لتوليد زخم جديد من أجل إحراز تقدم في مجال نزع السلاح، الأمر الذي يساهم في زيادة الأمن للجميع. ونزع السلاح ليس شأنا يخص من يمتلكون القوة العسكرية أو من لهم تمثيل في مؤتمر نزع السلاح وحدهم؛ بل هو شأن جميع من يسعون إلى جعل العالم مكانا أفضل وأكثر أمنا، بما في ذلك الحكومات وأعضاء المجتمع المدني والمواطنون العاديون، الأمر الذي يلقي بمسؤولية خاصة على عاتق من لهم تمثيل في المؤتمر.

ونظرا للقواعد التي يعمل مؤتمر نزع السلاح بموجبها والطائفة الواسعة من القضايا التي يشملها جدول أعماله، نعتقد أن ثمة ضمانات كافية لحماية المصالح الأمنية لجميع أعضاء المؤتمر، مع السماح لنا بمعالجة شواغلنا المتعلقة بالأمن الجماعي. والأمر الذي نحن بصدده ليس استمرار أهمية مؤتمر نزع السلاح باعتباره منتدى تفاوضيا متعدد الأطراف لنزع السلاح، ولكنه حقا مصالحنا الأمنية الجماعية في عالم يزداد فيه الترابط والاعتماد المتبادل.

وختاما، فإن وفد بلدي على استعداد للعمل مع اللجنة وجميع الدول الأعضاء وأعضاء مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني بهدف دعم إحراز تقدم جوهري بشأن هذه المسائل المعلقة منذ أمد بعيد.

السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفد ألمانيا عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل الاتحاد الأوروبي بشأن آلية نزع السلاح، وممثل النمسا نيابة عن مقدمي مشروع القرار A/C.1/65/L.34/Rev.1 بشأن الاجتماع الرفيع المستوى، وألمانيا أحد مقدمي المشروع.

لقد ظهر زخم جديد في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ويلاحظ وفد بلدي بارتياح أن جميع الوفود تقريبا شددت على تلك النقطة في المناقشة العامة. ودعا العديد منها المجتمع الدولي إلى اغتنام هذه الفرصة. وبعد عقد ضائع، ينبغي للمجتمع الدولي حقا أن يتحد الآن في جعل هذا العقد عقدا لنزع السلاح. ولنبذل، على وجه الخصوص، قصارى جهدنا في المضي قدما على طريق إخلاء العالم من الأسلحة النووية، وهو هدف التزم به المجتمع الدولي بالفعل في العديد من الصكوك وغيرها من الوثائق قبل ما يزيد على نصف قرن.

ويقودني ذلك مباشرة إلى مؤتمر نزع السلاح. فالمؤتمر غير قادر منذ ما يقرب من ١٥ عاما على القيام بالمهمة المسندة إليه، ألا وهي، التفاوض بشأن صكوك جديدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك، فإن الوقت قد حان لتصبح هذه الحالة غير القابلة للاستمرار موضوع اجتماع رفيع المستوى على هامش الجمعية العامة.

وألمانيا تشكر الأمين العام على أخذه زمام المبادرة بعقد ذلك الاجتماع في ٢٤ أيلول/سبتمبر وترحب بالمقترحات التي قدمها في موجز الرئيس الصادر عنه (انظر A/65/496، المرفق). وقد سعد نائب المستشارة ووزير الخارجية فيسترفيله بأن يُظهر من خلال اشتراكه في الاجتماع الرفيع المستوى مدى شدة تمسكنا بإحراز تقدم في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار.

ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أشير إلى أنه بعد طول انتظار تم التوصل في أيار/مايو ٢٠٠٩ إلى اتفاق بشأن برنامج عمل متوازن بشكل جيد وشامل. غير أنه وللأسف، وكما ذكر آخرون عن حق خلال المناقشة العامة أيضا، فإن دولة واحدة على الأقل ما زالت تحبط إرادة الغالبية العظمى من الدول في

تنفيذ ذلك القرار، ونتيجة لذلك ما زال المؤتمر يسير في طريق مسدود.

ونحن لدينا شكوك كبيرة بشأن حكمة استعمال – أو ربما يجدر بالمرء أن يقول إساءة استعمال – قاعدة توافق الآراء من أجل عرقلة قرارات إجرائية صرفة، مثل اعتماد برامج العمل. وفي الواقع، فإنه إذا أصبح ذلك السلوك هو القاعدة في إدارة العلاقات الدولية، فإن المجتمع الدولي سيواجه قريبا حالة جمود تام. والأمر الأهم هو أننا غير مقتنعين بالحجج المقدمة إلينا لمنع المجتمع الدولي بأسره من إحراز تقدم بشأن المسائل الأساسية الهامة المتعلقة بنزع السلاح في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وبخصوص البند المحدد المتعلق بعقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، أود أن أُذكر بأن الوزير فيسترفيله قال في الاجتماع الرفيع المستوى إن ”الدول يتعين ألا تخشى إجراء مفاوضات بشأن معاهدة للمواد الانشطارية ... فمصالحها ستكون محمية في سياق العملية“.

وأود أن أقول أيضا أنه ينبغي للمرء ألا يُحمل المؤتمر فوق طاقته. فمؤتمر نزع السلاح لا يمكن أن يكون مكانا لحل القضايا الصعبة التي لا تندرج في مجال اختصاصه ولا يمكن أن تكون كذلك. وبالتالي، فإن مؤتمر نزع السلاح يجب ألا يكون رهينة لحلها. وكما يحدث في الغالب، فإنه يتعين البحث عن حلول للقضايا الصعبة في أطر إقليمية أوسع نطاقا.

وأخيرا، فإننا نعلم جميعا أنه في نهاية المطاف، أن القرارات بشأن الانضمام إلى المعاهدات من عدمه تظل من اختصاص الدول.

وعليه، فإنه في ضوء كل ذلك، ينبغي للدول أن تنظر بعناية شديدة في ما إذا كان من الصواب والمشروع منع جميع الدول الأخرى من مجرد بدء عمليات تفاوضية بشأن أهم القضايا. ونحن مقتنعون بأن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح ما زالت مستعدة لبدء العمل وفقا لبرنامج العمل المعتمد في أيار/مايو ٢٠٠٩ ونأمل بشدة أن يتسنى القيام بذلك فعلا أوائل العام المقبل في جنيف.

وألمانيا ما زالت تدعم بقوة مؤتمر نزع السلاح. غير أننا ندرك بالفعل مشاعر الإحباط المتنامية بصورة مطردة بين الدول ما دامت الحالة الراهنة مستمرة. ومن ثم ينبغي ألا يُفاجأ أحد عندما يجري الكلام رسميا بتواتر أكبر على ضرورة النظر في خيارات أخرى، وليس بشكل غير رسمي فحسب، كما سمعنا على سبيل المثال مطالبة البعض في هذه اللجنة بتحديد مواعيد نهائية. والبعض يتساءل عن جدوى الاستمرار في إنفاق موارد كبيرة على هيئة لا تحرز تقدما؛ والبعض لديهم شكوك بشأن النظام الداخلي ولا سيما تطبيق قاعدة توافق الآراء على المسائل الإجرائية؛ والبعض يفكرون في التفاوض بشأن قضايا معينة في منتديات أخرى.

وفي تلك الحالة، بدا لنا أن من الحكمة اقتراح الأمين العام، في موجز الرئيس الصادر عنه بشأن الاجتماع الرفيع المستوى، أن يطلب من مجلسه الاستشاري لمسائل نزع السلاح إجراء استعراض شامل للقضايا المطروحة، بما في ذلك، في جملة أمور، إمكانية إنشاء فريق رفيع المستوى يضم شخصيات بارزة يركز خصوصا على عمل مؤتمر نزع السلاح. وإذا لم يُحرز تقدم في مؤتمر نزع السلاح سريعا، سيتعين علينا بالتأكيد أن ندرس على نطاق أوسع ما يمكننا القيام به لدفع قضايا نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار قدما.

وختاما، فإن ذلك يقودني إلى مشروع القرار A/C.1/65/L.34/Rev.1، ونحن من المشاركين في تقديمه، كما قلت. ولب منطوق المشروع هو الفقرة ٤ التي تقترح إدراج بند في جدول أعمال الدورة المقبلة للجمعية العامة،

يمنح الدول الأعضاء فرصة لمناقشة الحالة في مؤتمر نزع السلاح وإلى جانب ذلك، كيفية المضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح بمعناها الواسع. وبعد سنوات من الجمود في مؤتمر نزع السلاح، من الصواب أن توفر الجمعية العامة لنفسها ذلك المنبر لمواصلة المداولات.

غير أنني أود أن أقول في الختام إننا نأمل بالتأكيد أنه عندما نتكلم على هذا البند من جدول الأعمال في دورة الجمعية العامة للعام المقبل، أن نتمكن جميعا من أن نشير بارتياح إلى أن مؤتمر نزع السلاح بدأ بالفعل في القيام بعمله الأساسي.

السيد لوبر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): يسعدني أن أراكم، سيدي، تترأسون جلستنا في هذا الصباح.

إن سويسرا تولي أهمية كبيرة لتعزيز المؤسسات والآليات المكرسة لنزع السلاح وعدم الانتشار. فهي قد خدمتنا جيدا في الماضي وهي ضرورية لإحراز أي تقدم مستقبلا. وما نسميها هنا آلية نزع السلاح قد أنشئت إبان حقبة الحرب الباردة وكانت متماشية مع متطلبات ذلك العصر.

غير أن الزمن قد دار دورته. ولا يزال الأمن القومي والتوازن الاستراتيجي وسيظلان شاغلين هامين ومشروعين للدول. وفي الوقت ذاته، فإن العالم يواجه أكثر من أي وقت مضى ميزانيات عسكرية متزايدة واتجارا غير قانوني وغير منضبط بالأسلحة التقليدية وأعمال عنف مسلح، تقوض بشدة السلام والأمن وحقوق الإنسان والأمن البشري وحماية البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وآلية نزع السلاح اليوم يجب أن تكون قادرة على التعامل مع ذلك الواقع. ولن نتمكن حقا من ضمان أمن سكان هذا العالم إلا بإتباع نهج كلي.

وآلية نزع السلاح القائمة لم تسفر عن نتائج منذ سنوات طويلة. بل على العكس، فإنها ساعدت في الإبقاء على الوضع القائم، ولا سيما بخصوص الأسلحة النووية. ومن أجل الخروج بنتائج ملموسة وتحقيق أهدافنا المشتركة، فإننا بحاجة إلى أدوات وظيفية وفعالة.

وفي الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر، أقرت غالبية الدول بأوجه القصور في الآلية القائمة وبضرورة إحداث تغيير في ذلك المجال. ويرى بلدي أن من الأهمية بمكان متابعة ذلك الحدث متابعة هادفة وفعالة. ولذلك، نرحب بتضمين جدول أعمال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بندا جديدا، باعتباره خطوة أولى ضرورية. وفضلا عن ذلك، فقد قدمنا، بالاشتراك مع ٣٤ مقدما أصليا، مشروع قرار بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر (A/C.1/65/L.34/Rev.1). وقد عرضت النمسا مشروع القرار في هذا الصباح ونشجع جميع الوفود على تأييده.

وتماشيا مع مشروع القرار، فإننا نقترح بقوة مواصلة وتكثيف تبادل الآراء الشامل الذي بمشاركة الجميع بشأن التحديات الحالية التي تواجه آلية نزع السلاح وطريقة تكييفها تبعا لذلك. ومن شأن هذه المناقشة أن تشمل آراء جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما فيها المجتمع المدني والخبراء المستقلون. وستوفر لنا النتيجة مجموعة من الخيارات بشأن كيفية النهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد المتعدد الأطراف وستمكننا من اتخاذ إجراءات ملموسة في العام المقبل.

واستجابة للمناقشات ذات الصلة في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح، ينبغي لأعضاء مؤتمر نزع السلاح مواصلة التدبر في أساليب عمل تلك الهيئة. ويبدو لنا أن غياب الإرادة السياسية لدى جميع الأطراف هو لب

المسألة. وعلى المستوى العملي، تؤيد سويسرا الخطوات الرامية إلى إعادة تفسير تطبيق قاعدة توافق الآراء على المسائل الإجرائية. وفضلا عن ذلك، فنحن مستعدون للتفكير في سبل أخرى للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل على سبيل المثال بالتخلي عن الممارسة الحالية وتخفيض مستوى التفاصيل في البرنامج بدرجة كبيرة. وفي هذا السياق، نرحب بالتحليل الذي قدمه مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في هذا الصباح.

وأخيرا، ينبغي للمؤتمر أن ينظر بجدية في الفرص التي يمكن أن تنتج عن توسيع نطاق عضويته وزيادة جهوده لتضمين خبرات المجتمع المدني ذات الصلة.

واللجنة الأولى يمكن أيضا أن تستفيد من التنشيط. وفي الوقت الحالي، فإننا نعقد مناقشات مطولة ونتخذ عشرات القرارات التي تعود للظهور على أساس سنوي دون تغيير تقريبا. ونطارد المشاركين في تقديم مشاريع القرارات للحصول على توقيعاتهم وبعد تلقي التعليمات، فإننا نصوت ونسترخي ونعتبر أننا قد أنجزنا عملنا حتى العام المقبل. وتعتقد سويسرا أن عملنا هنا في نيويورك ينبغي أن يصبح أكثر تركيزا وديناميةً. وبالنظر إلى الطابع الشامل للجنة الأولى، فإن من سلطتها الدفع قدما بالإجراءات الملموسة وينبغي لها القيام بذلك.

وسويسرا لا تزال تأمل أن تُظهر الدول في الشهور المقبلة المزيد من الإرادة السياسية لتخطي العقبات وجعل آليات نزع السلاح أكثر فعالية. ونحن مقتنعون بأنه يمكننا معا تحسين أمن شعوب العالم.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): في العام المنقضي، حصلت الحالة الراهنة في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح على قدر كبير من الاهتمام، وإن كان لأسباب خاطئة بوضوح. وبفضل التكرار المستمر، تسلل الافتراض القائل بأن مؤتمر نزع السلاح يعاني من الخلل إلى لغة الخطاب المتعلق بنزع السلاح في الأمم المتحدة. ومن خلال استخدام دلالات الألفاظ بمهارة والدعاية المكثفة عبر وسائط الإعلام والنشاط البيروقراطي، يجري دفع المجتمع الدولي إلى الاعتقاد بأن المؤتمر لا يمكنه تبرير وجوده إلا بالعمل وفقا لجدول أعمال معين، يتألف من جعل التفاوض على معاهدة بشأن المواد الانشطارية محور جدول أعمال نزع السلاح.

ومن المفارقات أن الأولوية القصوى المتمثلة في نزع السلاح النووي، التي كرستها قبل عقود الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، محكوم عليها أن تظل حبيسة دائرة المناقشات جنبا إلى جنب مع ضمانات الأمن السلبية الملزمة قانونا ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولكن كبار قساوسة نزع السلاح راضون تماما عن الوضع القائم. وقرارات الجمعية العامة الداعية إلى نزع السلاح النووي، وكذلك الدعوات القوية الصادرة عن مؤتمرات القمة العديدة لحركة عدم الانحياز المؤلفة من ١١٨ عضوا، جرى عدم الالتفات إليها أو تجاهلها بالتأكيد بإهمال لا ينطوي على سوء نية، إن لم يكن بازدراء.

والصمت المطبق الذي يحيط بالأولويات الحقيقية تخرقه أصوات متنافرة بشأن حالة العجز المتخيلة لمؤتمر نزع السلاح. والمؤتمر يتعرض لجميع أنواع الهجوم – بدءا من التهديدات المتخفية في صورة إقناع إلى التهديدات الصريحة بانعدام الصلاحية وفقد الأهمية – ما لم يوافق على التفاوض بشأن معاهدة للمواد الانشطارية. ومن المفارقات أنه حتى البلسم الشافي المتمثل في عقد معاهدة كهذه يجري تغليفه بتحفظات حاذقة تحمي مصالح كبار منتجي المواد الانشطارية الذين يقومون مكرهين بإعلان قرارات وقف اختياري للإنتاج، وذلك بعد أن كدسوا مخزونات غير معلومة. غير أنه في حالة جنوب آسيا، أوجد غياب الحيادية في التجارة النووية معضلة استراتيجية لباكستان. وعقد معاهدة تمييزية

لوقف إنتاج المواد الانشطارية، كما يجري الترويج لها حاليا، سيضع عقبة استراتيجية دائمة أمام باكستان.

وبعض من يريدون أن يكونوا فرسان المؤتمر النبلاء الذين يضرب بهم المثل يدّعون أن باكستان تعوق التوصل إلى توافق آراء بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإنها، بالتالي، تستخف بالإرادة الدولية. وهذا ببساطة تامة غير صحيح. فباكستان تؤيد ضمان أن يظل مؤتمر نزع السلاح وفيا لوظيفته الحقيقية، ألا وهي التفاوض بشأن نزع السلاح النووي. كما أننا نؤيد الحفاظ على النظام الداخلي للمؤتمر، ولا سيما قاعدة توافق الآراء. ونحن على استعداد للدخول في مفاوضات جوهرية بشأن نزع السلاح النووي وضمانات أمن نووي ملزمة قانونا ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. غير أن من يتصدرون الحملة من أجل عقد معاهدة تمييزية بشأن المواد الانشطارية يريدونها أن تكون صكا مصمما حسب الطلب يتجاهل مسألة المخزونات القائمة.

والغريب في الأمر أن الإحساس المفتعل بالحاجة الملحة الذي صادفناه بخصوص مؤتمر نزع السلاح خلال العام المنقضي – رغم أن الجمود الذي يعاني منه يرجع إلى فترة أبعد من ذلك بكثير – غائب بشكل غريب فيما يتعلق بالحالة غير المرضية في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. والذين يعربون عن قلق لاهوتي بشأن المؤتمر لا يشعرون بأي ندم عندما يحبطون توافق الآراء في الهيئة أو عندما يثقلون مداولاتها بمواضيع مكررة لا لزوم لها وترهات.

وباكستان، وغيرها من الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز التي تضم ١١٨ عضوا، قد لاحظت بارتياح الفرصة التي أتاحها لنا الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام مؤخرا لإظهار دعمنا لجدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف وتعزيز آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. غير أنه من الضروري إتباع نهج أكثر شمولا وإنصافا وموضوعية بهدف بناء توافق دولي في الآراء مجددا للمضي قدما بجدول الأعمال الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

وبالتالي، تقدم الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز في هذا العام مشروع قرار بشأن عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (A/C.1/65/L.35). وعقد مؤتمر كهذا هو السبيل الوحيد لتوفير ترتيب عالمي وشامل للجميع لكفالة إحراز تقدم جوهري في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار على أساس منصف، ووسائل واقعية لتنشيط آلية نزع السلاح.

وبدلا من محاولة إضعاف آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة أو تفكيكها، ينبغي لنا تدعيمها بتزويدها بالمزيد من الموارد البشرية والمالية. فهذه الآلية توفر لنا، رغم كل عيوبها، أفضل هيكل شامل متاح لإحياء توافق الآراء الدولي بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وينبغي لنا تناول هذه المسائل مع الاعتبار الواجب لمبدأي المساواة في السيادة والأمن المتكافئ وغير المنقوص اللذين كرسهما ميثاق الأمم المتحدة والدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ويتعين علينا أن نتخلص من مفهوم أن البعض أكفأ من الآخرين عندما يتعلق الأمر بالأمن. وينبغي لنا أن نضع في اعتبارنا أن الحل لمسألة آلية نزع السلاح يكمن في الإرادة السياسية.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن نيابة عن مقدمي مشروع القرار، وكذلك بلدي باكستان، عن أننا سنعيد كما فعلنا في الأعوام السابقة عرض مشاريع القرارات التالية: A/C.1/65/L.4، المعنون ”نزع السلاح الإقليمي“؛ و A/C.1/65/L.5، المعنون ”عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات

بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها“؛ و A/C.1/65/L.6، المعنون ”تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي“؛ و A/C.1/65/L.7، المعنون ”تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي“.

وبالإضافة إلى مشاريع القرارات المذكورة آنفا، ستقدم باكستان، بصفتها الرئيس الحالي لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مشروع القرار بشأن تقرير الوكالة (A/C.1/65/L.10) في هذا العام. وقد عممنا بالفعل النص النهائي الوارد من فيينا على البعثات الدائمة في نيويورك، مرفقا معه طلب مشاركين في التقديم. ومن المتوقع البت في مشروع القرار في جلسة عامة للجمعية العامة يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

وخلال جزء جلسات اللجنة الأولى المكرس للبت في مشاريع القرارات، سنقدم عرضا أكثر تفصيلا لهذه النصوص. وفي الوقت نفسه، فإنه ربما يكون من الجدير بالذكر أن القرارات الأربعة التقليدية التي تقدمها باكستان قد جرى استكمالها من الناحية الفنية فحسب. كما أن مشروع قرار تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقائعي في مضمونه. ونتطلع إلى اعتماد مشاريع القرارات الخمسة جميعا بتوافق الآراء.

السيدة شيمونغكول (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): تعتقد تايلند أن نزع السلاح لا يزال يشكل عنصرا أساسيا في تدعيم الأمن العالمي وتعزيز الاستقرار الدولي في عالم اليوم. وتُبذل جهود من خلال آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف لتعزيز نزع السلاح بجميع جوانبها من أجل بناء عالم أكثر أمنا.

ولتحقيق تقدم حقيقي، فإن تعزيز وتنشيط آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح أمر أساسي. وسيكون من الضروري معالجة فعالية مؤتمر نزع السلاح الذي يحظى باعتراف باعتباره المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد للمجتمع الدولي بشأن نزع السلاح. ومن ثم، ترحب تايلند بعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وقد أتاح الاجتماع الرفيع المستوى فرصة جيدة لنا جميعا لكي نشجع بشكل جماعي إحراز تقدم في أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وشهد المجتمع الدولي بعض التطورات الإيجابية في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره خلال هذا العام على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك الاعتماد بتوافق الآراء للوثيقة الختامية (NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)) لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ والتوقيع على المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. غير أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به بشأن أسلحة الدمار الشامل وكذلك بشأن الأسلحة التقليدية، ومؤتمر نزع السلاح لا يزال له دور ينبغي أن يضطلع به في هذا الصدد.

وبما أن عمل مؤتمر نزع السلاح يتعلق بشكل مباشر بمسألة تمثل شاغلا عالميا، فإن تايلند ترحب بدعوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الاشتراك في الاجتماع الرفيع المستوى. وتايلند، بصفتها دولة مراقبة في المؤتمر، تتشاطر الاهتمام بسير العمل. ونثني على الجهود المتضافرة التي بذلها الرؤساء الستة لدورة المؤتمر لعام ٢٠١٠. ونحن مستعدون أيضا لدعم الجهود الرامية إلى التغلب على المأزق الحالي لكي تبدأ في أقرب وقت ممكن المفاوضات المتعددة الأطراف التي تأخرت عن موعدها.

وتايلند تشاطر الدول المراقبة الأخرى المهتمة بالأمر إيمانا مشتركا بأنه لزيادة فعالية عمل المؤتمر، فإنه يتعين أن يكون شفافا وأكثر شمولا، وهو ما أدى إلى إنشاء المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة في مؤتمر نزع السلاح في آذار/مارس من هذا العام. وتتألف مجموعة الدول من مناطق جغرافية مختلفة، تسترشد جميعها بالمبدأين المشتركين المتمثلين في الانخراط في أنشطة المؤتمر والإسهام فيها بشكل فعال. وقد شرفت تايلند، بصفتها منسقة المجموعة، بالإدلاء ببيان مشترك بالنيابة عنها في الاجتماع الرفيع المستوى.

وأتاح الاجتماع الرفيع المستوى فرصة فريدة لتقييم أعمال مؤتمر نزع السلاح واستكشاف كيفية تنشيط عمله. وتشير تايلند إلى أن عضوية المؤتمر ما زالت تقتصر على ٦٥ دولة، أي ما يقرب من ثلث عدد أعضاء الأمم المتحدة بالكامل. ومضى أكثر من عقد منذ عام ١٩٩٩ عندما جرى هذا الاستعراض لعضوية المؤتمر أخر مرة. ومن ثم، فإن العضوية الحالية للمؤتمر أبعد ما تكون عن تمثيل الطائفة العريضة الموجودة في المجتمع الدولي اليوم.

ولذلك، تعيد تايلند تأكيد موقفها بشأن مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح. كما نكرر دعوتنا إلى تعيين منسق خاص بشأن توسيع العضوية لعام ٢٠١١ لإعطاء دفعة جديدة للعملية.

ونعتقد أنه يمكن معالجة الجوانب المؤسسية والموضوعية بصورة متوازية. وعلى الرغم من القلق الواسع إزاء المأزق الحالي داخل مؤتمر نزع السلاح، وكذلك وجود اتفاق واسع على ضرورة استئناف المؤتمر لأعماله الفنية، ينبغي عدم إهمال المسائل المؤسسية لأنها يمكن أن تساعد أيضا على تنشيط وإنعاش أعمال المؤتمر. ومن شأن توسيع عضوية المؤتمر أن تظهر على الأقل اعتزام المؤتمر التحرك نحو معالجة أوجه القصور فيه.

وفي هذا الصدد، ترحب تايلند بالإجراءات الملموسة التي اقترحها الأمين العام في موجز الرئيس عن الاجتماع الرفيع المستوى (انظر A/65/496، المرفق)، بما في ذلك إجراء استعراض شامل للقضايا التي أثيرت خلال الاجتماع الذي عقده مجلسه الاستشاري لمسائل نزع السلاح. ويحدونا الأمل أن يكون توسيع العضوية ضمن القضايا الرئيسية التي سيتناولها مؤتمر نزع السلاح عندما يستأنف العمل في عام ٢٠١١.

وآلية نزع السلاح المتعددة الأطراف متاحة للاستخدام منذ فترة طويلة. غير أنه يمكنها فحسب تيسير المناقشة والتفاوض؛ والمبادرات والإجراءات تأتي من الدول ذاتها. ونحن هنا جميعا نتمنى أن نرى آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف وقد أصبحت أكثر فعالية وأن تحقق نتائج. وعلينا، نحن الدول، ممارسة الإرادة السياسية لتحقيق ذلك.

وفي هذا العام، ولد المجتمع الدولي زخما هاما، بما في ذلك من خلال الاجتماع الرفيع المستوى. وينبغي أن نواصل الاستفادة من تلك التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا. وتأمل تايلند أن تستمر الإرادة السياسية القوية التي ظهرت في الاجتماع الرفيع المستوى وأن تؤدي إلى أنشطة متابعة ملموسة تساعد على تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح. ويجب علينا أن نعمل معا لضمان أن يرقى المؤتمر إلى مستوى توقعات العالم وأن يظل ذا أهمية في التصدي للتحديات الأمنية الراهنة.

السيد غارتشور (كندا) (تكلم بالإنكليزية): دعمت كندا الجهود التي بذلها الأمين العام لعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح في ٢٤ أيلول/سبتمبر. ونشيد بمبادرة الأمين العام ونتطلع إلى معالجة نقاط الضعف الموجودة في آلية نزع السلاح.

وبالتالي، فإنه يسر كندا مشاركتها في تقديم مشروع القرار A/C.1/65/L.34/Rev.1 بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى، الذي عرضته النمسا صباح اليوم.

إن النجاح بخصوص آلية نزع السلاح يتوقف على الإرادة السياسية، والتي من دونها لا يمكن لآلية نزع السلاح أن تعمل على النحو المنشود. وقد أعربت كندا عن استعدادها لأن تناقش دورة الجمعية العامة في العام المقبل الكيفية التي يمكن بها القيام بالعمل قيد النظر في مؤتمر نزع السلاح إذا لم يشرع المؤتمر في الأعمال الفنية المدرجة في جدول أعماله، بما في ذلك إجراء مفاوضات، قبل نهاية دورته لعام ٢٠١١.

(تكلم بالفرنسية)

وتشعر كندا بالقلق إزاء الجمود المستمر في مؤتمر نزع السلاح. فالمداولات والمفاوضات لها أدوار مختلفة وذات مغزى في أعمال نزع السلاح التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وقد أقرت الجمعية العامة بهذا التكامل أصلا في عام ١٩٧٨ وأسفر ذلك عن الازدواجية الهامة بين دور هيئة نزع السلاح باعتبارها هيئة تداولية ومؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح. وينفق مؤتمر نزع السلاح الكثير من وقته على مداولات تكاد تكون قاصرة على مسائل إجرائية، وبذلك يعجز عن الوفاء بولايته بوصفه منتدى تداوليا.

إن المسؤولية عن جعل تلك الهيئة وجوانب أخرى للآلية تعمل بفعالية لا تكمن في خمسة بلدان أو ٦٥ بلدا، ولكنها تكمن في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وعلينا أن نتطرق بفعالية إلى التحديات الكبيرة التي، من بين عوامل أخرى، تشكلها أقلية صغيرة تمنع مؤتمر نزع السلاح من العمل المقرر له القيام به – أي التفاوض. ولا بد لنا من تحمل مسؤوليتنا بوصفنا أعضاء مساءلين في المجتمع الدولي بالعمل على استكشاف جميع السُبل الكفيلة بتمكين مؤتمر نزع السلاح من الوفاء بولايته والبدء بالمفاوضات فورا.

إلى جانب مؤتمر نزع السلاح، نود أن نستخدم استخداما مناسبا المنظمات الدولية والهيئات والمكاتب والوحدات التي تستهدف صراحة تأييد سائر الاتفاقات الدولية التي تشكل جزءا من برنامج عدم الانتشار العالمي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونود بوجه الخصوص أن ننوه بأهمية العمل الذي تضطلع به، في جملة أمور، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووحدات دعم تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الأسلحة البيولوجية.

إن كندا من جانبها ما برحت تتصدر الجهود الرامية إلى تحديد المجالات التي يمكن فيها تعزيز الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح، ومن ثم العمل بهمة للاستجابة. وفي هذا السياق، بينما سر كندا اعتماد خطة العمل بتوافق الآراء، شعرنا بخيبة الأمل جراء عجز مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ عن الاتفاق على الإصلاحات اللازمة جدا، بما فيها إنشاء وحدة لدعم التنفيذ لتعزيز عملية استعراضها. ومع ذلك، نلاحظ مستوى الدعم الذي ولدته المبادرة لدى قطاع واسع جدا من الدول. وبالمثل، نتطلع قدما إلى الاستمرار في دراسة الطرق المحتملة للمضي قدما في معالجة القصور المؤسسي في معاهدة عدم انتشار.

تتوق كندا، سيدي، تحت قيادتكم للجنة الأولى إلى البناء على الزخم الذي تحقق في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد مؤخرا للمضي قدما في العمل من خلال منظومة نزع السلاح المتعددة الأطراف وتحديد الفرص كلما كان مناسبا لاستعراض آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح على نحو

شامل. وهذا الاستعراض يمكن أن يتضمن عقد دورة استثنائية جديدة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح، ولكن ذلك غير ملزم.

في الختام، أود أن أكرر التزام كندا بالعمل مع الوفود الممثلة في اللجنة الأولى لطرح مشاريع قرارات لتنظر فيها الجمعية العامة من أجل العمل نحو الهدف المتمثل في ضمان السلم والأمن الدوليين.

السيد كاب – سو ريم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): كما نعلم جميعا فإنه على الرغم من الأنباء الجيدة التي وردت مؤخرا، توقف عمل مؤتمر نزع السلاح جراء الجمود والحجج التي سيقت منذ اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦. والبعض الذي أحبطه إخفاقه في مواكبة التقدم الذي تحقق مؤخرا، شكك حتى في سبب وجود المؤتمر.

إن الاجتماع الرفيع المستوى الذي دعا إليه الأمين العام بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف كان من بين استجابات المجتمع الدولي لمؤتمر نزع السلاح. وفي الاجتماع الرفيع المستوى، وجدنا مرة أخرى أن أسباب الجمود في عملية المؤتمر متعددة ومعقدة، وأن التصدي لهذه المشاكل ليس بالأمر السهل أيضا. والمأزق الذي نشهده منذ فترة طويلة مرده إلى بعض الشواغل التي ما من بلد مستعد للتنازل عنها. من الواضح أنه لكي يتسنى لمؤتمر نزع السلاح التحرك قدما، ينبغي على كل بلد التحلي بدرجة أكبر من المرونة السياسية فيما يتعلق بالاعتبارات الأمنية وأساليب العمل. وما أن تبدي البلدان بعض المرونة وتتحلى بروح التعاون، قد يتمكن المؤتمر من التطور تماشيا مع مناخ نزع السلاح المتغير بسرعة، ويضفي زخما جديدا على عملية المفاوضات.

نعتقد أنه سيكون بوسع أعضاء مؤتمر نزع السلاح كسر طوق الجمود على أساس الاتفاقات القائمة، من قبيل الولاية الواردة في تقرير شانون لعام ١٩٩٥ ووثيقة العام الماضي CD/1864، من دون المساس بالنهج الشامل والمتوازن اللازم لبحث جميع المسائل الرئيسية في المؤتمر. وبينما نعتقد أن هذا هو الوقت المناسب لبدء المفاوضات بشأن التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ينبغي علينا أيضا إيجاد السُبل لمناقشة المسائل الرئيسية الأخرى.

يتطلع وفدي قدما إلى استعراض المجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح والتابع للأمين العام للقضايا التي أثيرت في الاجتماع الرفيع المستوى الذي انعقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وكما اقترح الوفد الكوري في الاجتماع، ربما ننظر في تشكيل فريق رفيع المستوى مؤلف من شخصيات بارزة مع تركيز خاص على عمل مؤتمر نزع السلاح برعاية الأمين العام.

وينبغي إحياء المؤتمر، ويمكن ذلك، بوصفه جزءا رئيسيا من الآلية القوية لنزع السلاح العالمي ونظام عدم الانتشار. ويحدوني وطيد الأمل بأن يتوصل المؤتمر إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل في جلسته العامة الأولى في عام ٢٠١١، وبذلك يتسنى له البدء بالمفاوضات الموضوعية. ويعتقد وفدي أن الوقت قد حان للدفع قدما بعمل مؤتمر نزع السلاح. وتحقيقا لتلك الغاية، من الحتمي لنا الإبقاء على الزخم الذي تحقق في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر واستخدام المناقشات بوصفها نقطة بداية قيمة لوضع تدابير عملية من أجل تيسير المفاوضات في المؤتمر.

ونؤيد تأييدا كاملا مشروع القرار A/C.1/65/L.34/Rev.l بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى، وهو مشروع قرار قدمه وفد أستراليا.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): من دواعي شرفي العظيم أن أعرض مشروع القرار A/C.1/65/L.9 بشأن تقرير هيئة نزع السلاح (A/65/42). ويرمي مشروع القرار إلى تحديد طرائق عمل دورة عام ٢٠١١، مع الأخذ في الاعتبار العمل السابق لتلك الهيئة، كما ورد في تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة. وتعمل الهيئة وفقا للدور الموكل إليها بموجب قرارات الجمعية العامة. إن الجمعية باعتمادها مشروع القرار المعروض عليها سوف تحيط علما بتقرير الهيئة الذي يتعلق بعمل الهيئة في عام ٢٠١٠ ويتضمن مقترحات وتوصيات لدورة عام ٢٠١١.

يؤكد مجددا مشروع القرار أهمية زيادة تحسين التعاون فيما بين اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح. والجمعية العامة باعتمادها لمشروع القرار إنما تطلب من الهيئة مواصلة عملها وفقا لولايتها الواردة في الفقرة ١١٨ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة دإ-١٠/٢ وغير ذلك من الصكوك ذات الصلة، وبذل كل جهد لتحقيق توصيات محددة بشأن البنود المدرجة في جدول أعمالها.

ويحدد أيضا مشروع القرار البنود المدرجة في جدول أعمال الهيئة لعام ٢٠١١، يوجد فيه ثلاثة بنود. وفي ذلك الصدد، يطلب إلى الهيئة أن تلتئم في الفترة من ٤ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١١ وأن تقدم تقريرا موضوعيا إلى الجمعية العامة خلال دورتها السادسة والستين. ويطلب مشروع القرار إلى الأمين العام إحالة التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح إلى هيئة نزع السلاح مع جميع التقارير الرسمية للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة المتعلقة بمسائل نزع السلاح، وتقديم كل مساعدة قد تحتاجها الهيئة لتنفيذ القرار. وبموجب مشروع القرار، تقرر الجمعية العامة أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين البند المعنون ”تقرير لجنة نزع السلاح“.

تلك هي المقترحات الواردة في مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة لتحديد طرائق عمل اللجنة في دورة عام ٢٠١١. وأود التأكيد على أن مشروع القرار لا يحتاج إلى تناول الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة. لقد اعتمد دائماً بتوافق الآراء، وآمل أن يحصل ذلك مرة أخرى في هذه الدورة.

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد تحققت في السنوات الأخيرة بعض الإنجازات الكبيرة المتعلقة بوضع المعايير، باعتماد عدد من النصوص في ميدان الأسلحة التقليدية، وشرعنا للتو، هذه المرة تحت رعاية الأمم المتحدة، في ممارسة أخرى كهذه لمعاهدة تجارة الأسلحة. فقد أدت، وستؤدي في حالة معاهدة تجارة الأسلحة، إلى تحسينات هامة في ظروف الحياة اليومية لعدد كبير من البشر.

ومع ذلك، وفي سياقات أخرى تتعلق بالقانون الإنساني أو نزع السلاح، يمكننا أن نشير إلى إحراز تقدم ضئيل. فالجمود الحالي، خاصة في مؤتمر نزع السلاح، مصدر قلق وخيبة أمل كبيران لنيوزيلندا. والواقع، قد لا يكون الإحباط لدينا جديداً. كانت نيوزيلندا جزءاً من مجموعة البلدان التي وضعت معاً اقتراحاً لإحراز تقدم في مفاوضات نزع السلاح عام ٢٠٠٥ رداً على حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح حينذاك. وإذا كان ذلك يجعل نيوزيلندا واحداً من الفرسان المشرقين لنزع السلاح في المؤتمر، أشير إلى أننا ما زلنا ممتطين صهوات أحصنتنا منذ بعض الوقت. وفي عام ٢٠٠٥، رأينا أن الطريق المسدود في مؤتمر نزع السلاح أمر غير مقبول، ولا نزال نرى ذلك، ولكن الحال يؤسف له بشكل خاص الآن في ظل المناخ العالمي الراهن الأكثر ملاءمة لنزع السلاح.

وفي ظل تلك الظروف، ما زالت نيوزيلندا ممتنة للجهود التي يبذلها الأمين العام لإحراز تقدم في جدول

أعمال نزع السلاح. ونحن سعداء للانضمام إلى مجموعة واسعة من بلدان أخرى هنا للمشاركة في تقديم مشروع القرار A/C.1/65/L.34/Rev.1 بغية المضي قدماً في نتائج الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وكما ذكر السفير النمساوي تحديداً هذا الصباح لدى عرضه مشروع القرار، ينوّه النص بالجهود المبذولة حالياً لتنشيط آلية نزع السلاح وضمان التقدم في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف. ويجب أن تظل هذه الجهود على جدول أعمالنا.

ويحدونا الأمل أن يكون قد أحرز تقدم صوب تنشيط آلية نزع السلاح، وأن تكون المفاوضات جارية على قدم وساق عندما نجتمع هنا بالتأكيد في اللجنة الأولى العام المقبل. ومن شأن ذلك أن يكون تطوراً نفرح له حقاً. إن لدينا جميعاً مصلحة في كفالة أن يكون مؤتمر نزع السلاح وآلية نزع السلاح بنطاقها الأوسع قادرين على الاستجابة بفعالية لمتطلبات الأمن العالمي. إنهما لا يستجيبان لها في هذه الآونة. فلنعمل معاً من أجل تغيير ذلك.

السيد فيرامي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): إن التحدي المستمر لتعددية الأطراف في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي هو مصدر للقلق. والواقع أن التصدي لذلك التحدي يتطلب إرادة سياسية حقيقية وتعاوناً من جميع الدول.

وفي ذلك السياق، نؤكد على الحاجة إلى مواصلة تعزيز تعددية الأطراف، وهو المبدأ الأساسي في مجال نزع السلاح على أساس المفاوضات العالمية، والمتوازنة، وغير التمييزية، والشفافة. وكما ذكر وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي انعقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر، نرى أن المؤسسات القائمة لمناقشة قضايا نزع السلاح والتفاوض بشأنها فعالة وكافية إذا كانت هناك إرادة سياسية كافية.

والمؤسف أن بعض البلدان تريد الاستفادة من تلك الهيئات لمجرد النهوض بمصالحها الفردية الخاصة. إن مثل هذه الدول تحجم حتى عن النظر في قضايا نزع السلاح بطريقة شاملة ومتوازنة، وعن أخذ المصالح الأمنية لجميع الدول بعين الاعتبار.

ونحن نعتقد أن عدم قدرة مؤتمر نزع السلاح على القيام بالأعمال الموضوعية المدرجة في جدول أعماله ليس بسبب هيكله أو أساليب عمله، وإنما في الغالب بسبب عدم رغبة الدول الحائزة للأسلحة النووية وبعض الدول الأخرى في الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل، ورفضها لمعالجة جميع القضايا الأساسية على قدم المساواة. وسوف نؤكد دائماً أثناء مفاوضاتنا في إطار آلية نزع السلاح على سيادة القانون بدلاً من سيادة القوة، وقوة المنطق بدلاً من منطق القوة.

إن مؤتمر نزع السلاح، وفقاً للولاية التي أناطته بها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (دإ-١)، هو الهيئة الوحيدة التفاوضية المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، وينبغي أن يظل هكذا. علاوة على ذلك، ينبغي تعزيز دوره في ميدان نزع السلاح النووي. ومنذ تأسيس مؤتمر نزع السلاح والولاية التي أناطته بها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، ترى جمهورية إيران الإسلامية أن المنتدى الوحيد المؤهل لتعديل ولايته أو نظامه الداخلي، إذا لزم الأمر، هو الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وبناء عليه، نشدد على أهمية عقد الدورة الاستثنائية الرابعة. والواقع أن هذا الاجتماع سيكون منتدى مناسباً لمناقشة وتوجيه الاتجاهات الحالية بشأن المسائل الموضوعية والمؤسسية المتعلقة بنزع السلاح.

وفي الختام، نؤكد على أنه لدى التعامل مع آلية نزع السلاح، ينبغي تجنب النُهُج الحصرية والتمييزية، وينبغي أخذ المصالح الأمنية لجميع الدول في الاعتبار.

السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي اليوم لاستعراض الاجتماع الرفيع المستوى الذي انعقد مؤخراً بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وأود أيضاً مناقشة كيف نعتقد أن المجتمع الدولي يمكن أن يسهم على أفضل وجه في قرار لمؤتمر نزع السلاح عندما يعاود الانعقاد في كانون الثاني/يناير المقبل لاعتماد وتنفيذ برنامج العمل الذي نعتقد أنه ينبغي، في الواقع، أن يشمل ولاية للتفاوض المبكر حول إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونشيد كثيراً بتفاني الأمين العام بان كي - مون لتحقيق أهداف نزع السلاح الشامل والمتوازن، فضلاً عن مبادرته إلى الدعوة لعقد الاجتماع الرفيع المستوى. ونقدّر أيضاً الجهود التي تبذلها بعض الدول لصياغة مشروع قرار بشأن المتابعة المناسبة (A/C.1/65/L.34/Rev.1).

إن الرغبة في إحراز تقدم في نزع السلاح وعدم الانتشار يتشاطرها المجتمع الدولي على نطاق واسع، وتتشاطرها حكومتي بالتأكيد. ويشرفني أن أمثّل الرئيس الذي أدّى اندفاعه وشغفه إلى وضع جدول أعمال غير عادي لأهداف نزع السلاح وعدم الانتشار. ومنذ أول يوم له في منصبه، أكد الرئيس أوباما حرصه على المشاركة الكاملة في المنتديات الدولية. أنه ليس الرئيس الذي ”يرضى بالوضع الراهن“.

ثمة مؤسسة محترمة، هي مؤتمر نزع السلاح، سقطت في اختلال وظيفي وباتت سيئة السمعة بعد أكثر من عشر سنوات من الجمود. يؤلمني أن أقول ذلك لأنه، بطبيعة الحال، أنا أمثّل حكومتي في تلك المؤسسة. ومع ذلك، يمكنني بالتأكيد أن أشهد شخصياً على حقيقة أنها تواجه طريقاً مسدوداً لعدم قدرتها على معالجة القضايا الرئيسية التي تواجهنا اليوم. ومن الحيوي أن يكون للحكومات منتدى متعدد الأطراف نشط وفعال لإجراء مفاوضات ومناقشات جادة بشأن تحديد الأسلحة على الصعيد الدولي إذا أردنا إحراز تقدم جدي نحو إنشاء عالم آمن خالٍ من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

ولقد شعرت الولايات المتحدة بدرجة عالية من التشجيع عندما وافق مؤتمر نزع السلاح، في أيار/مايو ٢٠٠٩، على برنامج العمل بتوافق الآراء، بما في ذلك إجراء المفاوضات المتعلقة بولايات لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وعقد مناقشات موضوعية حول القضايا الأساسية الأخرى المعروضة على المؤتمر: نزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية السلبية. ووفدنا في جنيف كان ولا يزال يتوق إلى الفرصة التي نشمّر فيها عن ساعد الجد حتى نعود إلى العمل بشأن المفاوضات المعقدة الصعبة على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ونعكف على المسائل الصميمية الأخرى ذات الأهمية العظمى لنا جميعا. ومما يؤسف له أن الأغلبية في جنيف ما زالت تعاني من الإحباط على يد دولة واحدة على الأقل لا تريد السماح لمؤتمر نزع السلاح ببدء المفاوضات على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وحكومتنا تقدر حقيقة أن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية (معاهدة وقف الإنتاج) ستترتب عليها آثار أمنية عميقة بالنسبة إلى البلدان التي تمتلك مرافق نووية غير محمية، مثل الولايات المتحدة. وتبعا لذلك، نتوقع من التفاوض على معاهدة محتملة لوقف الإنتاج، في مؤتمر نزع السلاح أو في محفل آخر، أن يتفحص بصورة تامة تلك المسائل الأمنية

وغيرها. وتتصور الولايات المتحدة أن تتاح لكل دولة تشارك في تلك المفاوضات فرصة كافية للدفاع عن مصالحها ولكفالة ألا تتسبب المعاهدة المحتملة لوقف الإنتاج في تعرض أي من مصالحها الوطنية الحيوية للأذى.

وحالما تبدأ المفاوضات على معاهدة وقف الإنتاج، سواء في مؤتمر نزع السلاح، وهو ما نفضله، أو في مكان آخر، فإنها يجب أن تتقدم على أساس توافق الآراء، ويجب أن تحتفظ كل دولة مشاركة بحقها السيادي في تقرير ما إذا كانت تريد أو لا تريد الانضمام إلى معاهدة وقف الإنتاج التي ستتمخض عنها تلك المفاوضات. وبتثبيت هذين المبدأين ينتفي سبب شعور أي بلد بالخوف من احتمالات ما ستؤول إليه المفاوضات على معاهدة وقف الإنتاج، التي نتصورها صكا محكوما بالطبع بولاية شانون. وبالتالي نستغرب مما نعتبره إساءة استخدام لا داعي لها من أي بلد بمفرده لمبدأ توافق الآراء وإحباطا لرغبة جميع الباقين في استئناف جهود نزع السلاح الجادة في مؤتمر نزع السلاح. إننا نؤمن بأن تلك المفاوضات ستستغرق سنوات عديدة. وبالتالي ينبغي لنا أن نبدأ في أسرع وقت ممكن.

في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ طرح الرئيس أوباما، في براغ، برنامجه للخطوات العملية اللازمة للتحرك قدما نحو عالم خال من الأسلحة النووية. ومنذ ذلك الوقت أحرزت الولايات المتحدة والمجتمع الدولي تقدما ملحوظا. ولكن، في خضم ذلك التقدم، يبدو مؤتمر نزع السلاح بجموده المتواصل غريبا وشاذا. وبناء على ذلك تؤيد الولايات المتحدة تأييدا تاما جهود الأمين العام الرامية إلى إحياء المؤتمر بعد سنوات الجمود الطويلة. وإننا نشاطره رأيه بأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٩ يمثل القاسم المشترك وأن المؤتمر ينبغي أن يعتمده وينفذه في جلسته العامة الأولى في كانون الثاني/يناير المقبل.

ونرحب كذلك باقتراح الأمين العام المتروي بأن يضطلع المجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح، التابع له، بدراسة مستفيضة لآلية تحديد الأسلحة الأوسع (انظر A/65/496، المرفق). ويحدونا الأمل بإخلاص أن تشمل تلك الدراسة أيضا النظر في هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، التي يبدو أن نتاجها قاصر بالمثل فيما يتصل بتحديات نزع السلاح الكبرى التي نواجهها. وننوه أيضا بالاقتراحات التي تقدم بها عدد من المتكلمين اليوم بأن اللجنة الأولى نفسها ينبغي النظر فيها.

إذا توخينا الجدية حول ترجمة العالم الخالي من الأسلحة النووية إلى حقيقة واقعة، فإننا يجب أن نشرع الآن في الأعمال التمهيدية لوضع معاهدة تنهي إنتاج المواد الانشطارية المستعملة في صنع الأسلحة النووية وأجهزة التفجير النووي الأخرى. والخيار المفضل جدا لدى الولايات المتحدة هو التفاوض على معاهدة لوقف الإنتاج في مؤتمر نزع السلاح. ولكن، بعد أكثر من عقد من العجز عن العمل في جنيف، فإن صبر حكومات كثيرة، ومنها حكومتي، يوشك على النفاد. وإذا ظلت الجهود الرامية إلى بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح متعثرة، فإن الحكومات التي ترغب في التفاوض على معاهدة لوقف الإنتاج وفي الانكباب بالدراسة على مسائل تحديد الأسلحة الجادة الأخرى سيتعين عليها البحث عن بدائل أخرى للدفع بتلك العملية قدما.

لقد انتظرنا طويلا أن يعود مؤتمر نزع السلاح إلى العمل. وهذا ليس تهديدا. إنه ببساطة تسجيل حقيقة أن هذا العمل في ميدان نزع السلاح حيوي جدا للمجتمع الدولي. وإننا نؤمن، على وجه التحديد، بأن معاهدة لوقف الإنتاج مهمة جدا إلى درجة تجعل من المتعذر على المجتمع الدولي أن تسامح مع عجز المؤتمر عن تأدية وظيفته ومع الاعتراضات التي لا داعي لها من أي دولة تريد أن تملي إرادتها وحدها

بتحديد سرعة خطى التقدم في نزع السلاح. لذلك ستواصل الولايات المتحدة تأييد الجهود الدولية الأخرى الرامية إلى تحديد طريق المضي قدما نحو بدء المفاوضات على معاهدة لوقف الإنتاج على أساس توافق الآراء في جنيف في وقت مبكر من العام المقبل.

السيد راو (الهند) (تكلم بالإنكليزية): تضطلع الأمم المتحدة، بموجب ميثاقها، بدور محوري وبمسؤولية أولية في ميدان نزع السلاح. وكانت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح قد أسست الآلية الحالية لنزع السلاح، المؤلفة من ثلاثي اللجنة الأولى للجمعية العامة وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح. إن آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح هي الجهاز الذي نحدد بواسطته شكل الجهود الدولية في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي ونكفل فيه تضافرها.

إننا ندرك أهمية تعزيز اللجنة الأولى ونحن ملتزمون بتعزيزها. فاللجنة الأولى تجسد إيماننا بمنفعة الإجراءات الجماعية والنهوج المتعددة الأطراف في حسم المسائل العالمية للسلم والأمن والتنمية.

والهند تولي الأهمية لمؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في ميدان نزع السلاح الذي يناقش الصكوك القانونية القابلة للتطبيق على صعيد المعمورة. وعندما توفرت الإرادة السياسية المطلوبة تيسر التفاوض وأمكن الاتفاق في جنيف على معاهدة متعددة الأطراف ويمكن التحقق منها وغير تمييزية قضت بإزالة فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل – أعني اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ولئن كنا نشاطر خيبة الأمل الواسعة الانتشار من أننا قد عجزنا عن التوصل إلى الاتفاق على بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح منذ سنوات كثيرة، فإننا لا نؤمن بأن المأزق الحالي مرده آلية نزع السلاح بذاتها أو قواعدها الإجرائية. فبما أن قرارات المؤتمر تؤثر على الأمن الوطني للدول الأعضاء، فمن المنطقي أن تظل دفة قيادة المؤتمر بيد الدول الأعضاء وأن يظل المؤتمر يضطلع بأعماله ويعتمد قراراته بتوافق الآراء.

وتدليلا على دعم الهند لعمل مؤتمر نزع السلاح شارك وزير الشؤون الخارجية الهندي، السيد إس إم كريشنا، في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر، وقال:

”ترحب الهند بمبادرة الأمين العام بعقد هذا الاجتماع. إننا نعتقد أن مقصدها الرئيسي هو إرسال رسالة مؤازرة واضحة لمؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في ميدان نزع السلاح، وتوفير الزخم السياسي اللازم لجدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف.

”لقد اتخذ مؤتمر نزع السلاح بتوافق الآراء قرارا في أيار/مايو ٢٠٠٩ بشأن برنامج عمله، الذي يشمل البدء الفوري في مفاوضات على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية (معاهدة لوقف الإنتاج). إن تلك المفاوضات، التي نؤيدها، لا تمس بموقف الهند المبدئي تجاه بنود جدول الأعمال الأخرى، وعلى وجه التحديد مسألة نزع السلاح النووي ذات الأولوية. ونشاطر خيبة الأمل التي أعرب عنها هنا عدد من المتكلمين بأن مؤتمر نزع السلاح حيل بينه وبين الاضطلاع بمهمته الرئيسية في التفاوض على المعاهدات المتعددة الأطراف. وإننا نعيد تأكيد دعمنا لمؤتمر نزع السلاح بصفته المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد، الذي يعترف المجتمع الدولي به على هذا الأساس. ونؤيد كذلك البدء الفوري في المفاوضات على معاهدة وقف الإنتاج في مؤتمر نزع السلاح كجزء من برنامج عمله في وقت مبكر من عام ٢٠١١.“

إن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح تضطلع بوظيفة لا غنى عنها إذ تتيح محفلا تداوليا عالميا لبناء توافق الآراء بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. وقد أنتجت الهيئة عددا من مجموعات المبادئ التوجيهية والتوصيات الهامة التي رفعتها إلى الجمعية العامة، ومنها، المبادئ التوجيهية وتدابير بناء الثقة بشأن عمليات نقل الأسلحة الدولية والتحقق منها. والواقع أنها المحفل العالمي الوحيد الذي يتيح النظر المتعمق في بعض المسائل الخاصة لنزع السلاح، والذي يمكنه أن يساعد في استعادة التلاحم وتوافق الآراء إلى جدول أعمال نزع السلاح الدولي الحالي الذي يعاني من التجزؤ. وإننا نحث الذين يشعرون بالقلق حول هيئة نزع السلاح على الانخراط في أعمالها بجدية أكبر.

وتتحمل الأمانة العامة، وعلى وجه التحديد مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، مسؤولية هامة عن مساعدة الدول في تعزيز الأدوار التي تضطلع بها محافل الأمم المتحدة. وإننا نعتقد أن مكتب شؤون نزع السلاح ينبغي تعزيزه حتى يتمكن من تسهيل تنفيذ مجمل المعاهدات الدائمة تحت رعاية الأمم المتحدة، مثل اتفاقيتي حظر الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية.

والخبرات في فرع مكتب شؤون نزع السلاح في جنيف بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ينبغي تعزيزها أيضا من أجل تحقيق مزيد من التلاحم في العمل المضطلع به في نيويورك وفي جنيف. وإن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح يحتاج، بدوره، إلى التمكين التام بتزويده بالموارد اللازمة لتحقيق كامل طاقته. فإنه يستحق المزيد من الدعم من الميزانية العادية للأمم المتحدة لتمكينه من إعداد بحوث مستقلة وطويلة الأجل بشأن مسائل نزع السلاح. ينبغي أن يكون معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في الطليعة بشأن نزع السلاح النووي حتى يتمكن من الارتقاء إلى مستوى التوقعات الحالية. لا يمكن إنجاز تلك المهمة باعتماد المعهد بصورة كبيرة جدا على التبرعات، وبالتالي لا يمكنه تكريس الموارد البشرية للمسائل ذات الأولوية على أساس مستدام.

كذلك، تعتقد الهند أنه من أجل زيادة الوعي بمسائل نزع السلاح وتعزيز الإرادة الجماعية العالمية لصالح أهداف نزع السلاح على الصعيد العالمي، ينبغي للأمم المتحدة أن تبذل جهودا أكبر لتعزيز ثقافة نزع السلاح وعدم الانتشار. وتبقى توصيات دراسة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ (A/57/124) دليلا لا غنى عنه في ذلك الصدد.

وفيما يتعلق بالمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام، نحن نعتقد أن تلك الهيئة يجب أن تكون أكثر تمثيلا بحيث يمكنها أن تجسد أوسع نطاق ممكن من وجهات النظر. وينبغي أن تتخذ نهجا شاملا واستشرافيا لمسائل نزع السلاح على الصعيد العالمي، بدلا من محاولته أن يكون لجنة تحضيرية لمعاهدة أو لأخرى.

وثمة نقطة أخيرة قبل أن أختتم كلمتي وهي أن هناك انطباعا بأن فشلنا في معالجة المسائل الموضوعية في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي يعود إلى العيوب الإجرائية وعدم الكفاءة الكامنة في آلية نزع السلاح. نحن بحاجة لتذكير أنفسنا بأن الصانع السيئ غالبا ما لا يحسن التعامل مع أدواته. وفي العالم المترابط، لا يمكن تحقيق التوازن بين مصالح أصحاب المصلحة المهمين، وتحديد الحالات المربحة لجميع الأطراف التي تعزز الأمن الدولي وتمضي قدما باتفاقات ملزمة من الناحية القانونية يمكن أن تستمر على مر الزمن إلا عن طريق عمليات متعددة الأطراف. ليس لدينا بديل أفضل من تعزيز مثل تعدد الأطراف عالميا والمؤسسات التي تنبثق عنها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.